مايو/أيار ٢٠٢٤

دراسة بحثية

تحليل جندري للمشهد الإعلامي اليمني

المؤلفة: د. عايدة القيسي

IMS

دعم الإعلام الدولي (IMS) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٤
تحليل جندري للمشهد الإعلامي اليمني
نُشر في الدنمارك من قِبل IMS في ٢٠٢٤

المؤلفة
د. عايدة القيسي

التصميم
إنجي علي

©IMS 2023
محتـوى هـذه المطبوعـة محمـي بقـوانين الملكيـة الفكريـة. يسر دعـم الإعلام الـدولي (IMS) مشـاركة النـصّ الـوارد في المطبوعـة معكـم بموجـب الرخصـة الدوليـة ٤,٠ للمشـاع الإبداعـي (Creative Commons International License 4.0 AttributionShareAlike). للاطلاع على ملخـص هـذه الرخصـة، يُرجـى زيـارة https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/.

انضمّـوا إلى الشـبكة العالميـة لحريـة الصحافـة واطلعـوا على مسـتجدات عملنـا حـول قضايـا الإعـلام في جميـع أنحـاء العـالم

- forfreemedia
- InternationalMediaSupport
- IMSforfreemedia
- IMS-international-media-support

دعـم الإعلام الـدولي (IMS) هـي مؤسسـة غير هادفـة للربـح تعمـل على دعـم الإعلام المـحلي في الـدول المـتضررة مـن النزاعـات المسـلحة وانعـدام الأمـان والتحـوّلات السياسـية

www.mediasupport.org

جدول المحتويات

١. المقدمة..... ٤

٢. منهجية التقرير ٧

٣. السياق السياسي للنساء والفتيات ١٠

٤. المشهد الإعلامي اليمني ١٥

٥. التحديات التي تواجه النساء في الإعلام اليمني..... ١٩

٦. الأطراف صاحبة المصلحة الجندرية والإعلامية الدولية والمحلية..... ٣٩

٧. التحليل والنتائج..... ٤٨

٨. التوصيات..... ٥٠

المراجع..... ٥٥

١. المقدمة

تستمر الحرب التي دمّرت اليمن على مدار تسع سنوات في بثّ آثارها الهائلة رغم توقّف القتال على الأرض على امتداد سنة ٢٠٢٣. يتفشى الفقر والجوع والأمراض – من كوفيد-١٩ إلى الكوليرا – بسبب اضطراب التجارة الدولية والمساعدات الخارجية، والدمار الذي حلّ بنظم النقل والاتصالات جرّاء الحرب، والفساد المُنتشر. وتفاقم من أزمة الأمن الغذائي أيضًا أزمة المناخ التي زادت آثارها نتيجة النزاع المطوّل. لقد أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا الحديث، إذ أدت سنوات النزاع العنيف إلى نزوح أكثر من أربعة ملايين نسمة عبر أنحاء البلاد. ويُقدّر أن نحو ٧٥٪ من إجمالي النازحين هم من النساء والأطفال، وأن ٢٦٪ من العائلات النازحة تعولها نساء.[١]

وعلى الرغم من محادثات السلام التي جرت بوساطة بين المملكة العربية السعودية والمسؤولين الحوثيين طوال العام ٢٠٢٣، لا توجد هناك مؤشرات تُظهر أي تقدم نحو التفاوض على حل دائم. يُقوّض العنف من اتفاقات وقف إطلاق النار وتَشارك السلطة، ويشمل هذا العنف هجوم الحوثيين بطائرات مسيّرة على قوات تابعة للتحالف السعودي في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣. ويستمر المجلس الانتقالي الجنوبي – عضو التحالف الحكومي المعترف به دوليًا في اليمن – في الدعوة لإقامة دولة منفصلة، وتستمر هجمات تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في التصاعد. وأدت هجمات الحوثيين الأخيرة على السفن العابرة في البحر الأحمر – بزعم استهداف سفن إسرائيلية أو متجهة إلى إسرائيل – إلى غارات جوية منسقة شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أهداف حوثية في اليمن. يبقى اليمن منقسم سياسيًا وجغرافيًا وأيديولوجيًا، مع سيطرة الحوثيين على الكثير من مناطق شمال البلاد، وسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا على الجنوب والشرق. وينتج عن هذا استمرار تصاعد الأزمة الإنسانية ووقوع انتهاكات حقوق الإنسان.

من الضروري لأية فرصة حقيقية للسلام أن تكون أكثر شمولاً لمختلف الأطراف، وأن تتبنى نتائج المسارات ٢ و٣ و٤ و٥ الدبلوماسية التي جرى التوصل إليها محليًا[٢]. يعمل المجتمع المدني الناشط في اليمن على تمكين جهود بناء السلام المحلية ويحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. على سبيل المثال، أعدّت مبادرة مسار السلام – وهي منظمة نسائية محلية أدمجت في برنامج عملها أهداف اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وقرارات النساء والسلام والأمن –خارطة طريق نسوية للسلام تُشكل إطارًا توجيهيًا للوسطاء والمفاوضين لدعم عملية السلام في اليمن. لا تقتصر جهود هذه المنظمة على الاعتراف بالدور المهم للنساء في بناء السلام، بل تسلّط الضوء أيضًا على الآثار غير المتناسبة للعنف على حياة النساء وفرصهن في سياق مثل السياق القائم في اليمن.

تسود في المجتمع اليمني معايير اجتماعية مُحافظة وأبوية، وترسّخها التشريعات والعادات والتقاليد. أدت الحرب والأحداث التي شهدها اليمن منذ ٢٠١٤ إلى توطيد هذه المعايير والأنماط السلوكية تجاه النساء كفاعلات في العملية السياسية، وتسلّيح وتمكين المعتقدات والسلوكيات التقليدية والمحافظة دينيًا. إن المشهد الإعلامي العام – الآخذ في التشظي – يعاني من الاستقطاب والتحزّب البالغين، ويعكس هذه التوجهات المجتمعية عبر تعامله مع ما يتعلق بالمرأة في الإعلام، سواء تنظيميًا (داخل الهيئات الإعلامية) أو من حيث تمثيل المرأة في المحتوى الإعلامي. ينتشر التحرش بالمرأة عبر منصّات التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت بشكل أوسع، وهو مرتبط كل الارتباط بتزايد معدلات العنف الجنساني والعنف الجنسي والجنساني كتكتيكات للحرب، في غياب آليات منصفة وشفافة للعدالة.

ومع ذلك، هنالك توجّه نحو العمل المدني، مثل عمل منظمة مبادرة مسار السلام، التي تجلب الأمل لما يبدو على عدّة مستويات بمثابة موقف يائس للنساء في اليمن. رغم التحديات الهائلة التي تعترض إمكانية تحقق المساواة بين الجنسين، تجد النساء اليمنيات سبلاً لتمكين أنفسهنّ، مستحضرات التاريخ القوي للناشطات والصحافيات اللواتي قُدن مطالب التغيير الاجتماعي. إن دورهن النشط في ثورة ٢٠١١ ومشاركتهنّ في مؤتمر الحوار الوطني في ٢٠١٤، فضلاً عن إسهاماتهنّ في مسودة دستورية أكثر شمولاً لمختلف الأطراف في ٢٠١٥، هي كلها مؤشرات قوية على الدور الأنشط الذي يمكن أن تلعبه النساء في مستقبل اليمن. تُظهر هذه الأمثلة أن الشعب اليمني قادر على ومستعد لقبول النساء كصانعات للتغيير. حتى أثناء الحرب، بذلت مبادرات مجتمع مدني جهودًا عديدة ركّزت فيها على احتياجات الناس على الأرض والتمكين الاقتصادي الأشمل، وسعت بقوة لتحقيق العدالة والإنصاف؛ وخير مثال على ذلك رابطة أمهات المختطفين وشبكة التضامن النسوي. كما ظهرت عدّة مبادرات إعلامية بقيادات نسائية، وتحاول بذل الجهود من زوايا مختلفة في سياق المساحة المحدودة المُتاحة للعمل النسائي.

يفحص هذا التقرير الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في تعزيز دور النساء في مستقبل اليمن، ويقدم تقييمًا للظروف القائمة الخاصة بالنساء العاملات في الإعلام والمعوقات التي تحول دون إدماجهن. يشمل التقرير استعراضًا لكيفية تمثيل النساء في المحتوى الإعلامي وتصوّرات الجمهور عن هذا التمثيل، ويُحاجج بأن النُهُج التقليدية لإدماج المرأة والمساواة بين الجنسين – كالإصلاح التشريعي ودعم الإعلام العام أو بناء القدرات بشكل جزئي – لن تكون فعّالة في حالة الإعلام في اليمن. بدلاً من ذلك، هناك فرص لتحديد جيوب العمل المدني القائمة بالفعل داخل المجتمع المدني النسائي والمنظمات النسوية، والتي يمكن أن نعتبرها قوى دافعة نحو التغيير الأخلاقي والقيمي. يمكن دعم هذه الحركات وإبرازها من خلال الإعلام الذي تقوده النساء والإعلام الحساس جندريًا. من خلال إظهار التزامهما بدعم المرأة في المجتمع المدني، يمكن للإعلام والمجتمع المدني أن يساهما في دفع عجلة تغيير التصورات حول المساواة الجندرية في اليمن.

٢.منهجية التقرير

يركّز الإطار البحثي الذي يوجّه هذا التقرير على الأسئلة الرئيسية التالية:

ما هي العوامل الرئيسية التي تُقوّض المساواة الجندرية وحقوق المرأة في اليمن، وتؤثر على وصول النساء والرجال إلى المعلومات والمحتوى الإعلامي وعلى إنتاج المعلومات والمحتوى الإعلامي؟

ما هي التحديات الأساسية التي تعترض الصحفيات في اليمن، بالتركيز على الجوانب المتعلقة بالأزمة الإنسانية الراهنة والسلامة والأمن الجسديين والرقميين ومشكلات تطوير القدرات والموارد القائمة؟

كيف يجري تصوير النساء والقضايا النسائية في المحتوى الإعلامي؟ كيف يؤثر هذا على عادات استهلاك المحتوى الإعلامي؟ ما هي الحقائق المحيطة بالانقسامات الجندرية الرقمية في اليمن؟

أين تكمن فرص الدور المحتمل للإعلام في دمج وتعزيز دور المرأة في الحياة العامة وعمليات بناء السلام؟

تسعى هذه الدراسة البحثية إلى استكشاف هذه العوامل والتحديات والفرص من أجل تقديم تقييم سياقي يُتيح فرصة تبصير عملية تطوير الاستجابات والحلول العملية للأطراف المختلفة في مجاليّ الإعلام والمجتمع المدني.

تستعين الدراسة بالمناهج البحثية المدمجة لجمع البيانات التي نذكرها أدناه:

البحث المكتبي:

تم عمل تحليل مستفيض ومساءلة موسّعة للكتابات المتوفرة، بما يشمل تقييم البحوث الكمّية والكيفية والأكاديمية والسياساتية، المتصلة بالسياق الاجتماعي-السياسي لليمن، والمبادرات المرتبطة بالشأن الجندري، ودراسات الجمهور الإعلامي ذات الصلة وتقييمات الاحتياجات المختلفة. وكان نشاط فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة المعني باليمن من الأعمال المهمة بصورة خاصة لتحضير تحليل السياق والخلفية لهذا التقرير. كما يشير التقرير إلى تحليلين جندريين للإعلام في اليمن صدرا في ٢٠٢١: الأول صدر عن هيئة التنمية الإعلامية الفرنسية وقناة فرنسا الدولية ضمن أعمال مشروع «مكانتي» الذي تنفذه القناة، والثاني دراسة تحليلية صدرت عن منصة مشاقر ميديا، وهي منظمة مجتمع مدني محلية.

مقابلات شبه منظمة:

توصلت الباحثة إلى بعض أصحاب المصلحة الأساسيين ونساء عاملات في قطاعات الإعلام والمجتمع المدني اليمنية. جرت هذه المقابلات عن بُعد باستخدام منصات زووم أو»واتس آب». ولضمان أن يكون البحث عملياً وذا صلة بالواقع على الأرض، كان من الضروري دمج وجهات النظر المختلفة من مختلف أنحاء اليمن، من الشمال والجنوب، إقرارًا بأن ظروف النساء تختلف باختلاف المناطق الجغرافية. أجرت الباحثة عدّة مقابلات مع نساء يعملن الآن على اليمن من المنفى أو من الخارج، وكذلك مقابلات مع بعض الصحفيات في اليمن.

جرت أغلب هذه المقابلات في ٢٠٢٢. لكن الباحثة حدّثت هذا التقرير بمزيد من المقابلات لتقييم ما إذا كان قد طرأ تغيير على الموقف أو على النتائج منذ ذلك الوقت.

مجموعات النقاش المركّزة:

جرى اختيار منهج مجموعات النقاش المركّزة لأنه يُشرك الجمهور من قطاعات مختلفة في الحديث حول قضايا مهمة لهم ولمجتمعاتهم، مع التوصل إلى نقاط الاتفاق ومساحات الاختلاف. يُعدّ هذا المنهج فرصة لرصد العمليات التفاعلية ضمن السياق الخاص بالأطراف المشاركة في النقاش، وهذه ميزة مهمة للنقاشات المركزة تتفوق بها على المقابلات الفردية. كما تُعدّ النقاشات المُركّزة فرصة لرصد كمّ كبير من التفاعلات حول قضايا الجندر والإعلام في فترة زمنية محدودة.

جرت النقاشات المُركّزة في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ في أربع مناطق جغرافية عبر اليمن: عدن، وحضرموت، وصنعاء، وتعز. واختيرت هذه المناطق من أجل تمثيل باقة عريضة من الآراء الاجتماعية-السياسية على امتداد خطوط الانقسامات التي عززها النزاع وأنماط الحكم المختلفة عبر مناطق اليمن. تم إشراك النساء والرجال بما يشمل ممثلات وممثلين عن الإعلام والمجتمع المدني في مجموعات النقاش المُركّزة، التي تناولت فهم الناس لما يُحرّك عادات الاستهلاك الإعلامي والتصوّرات القائمة عن النساء في الإعلام. نفّذ مجموعات النقاش المركزة خبراء في الإعلام المحلي، وقاموا أيضًا باختيار المُشاركات والمشاركين في مجموعات النقاش.

بعض النقاط الأهم في ما يخص مجموعات النقاش المركّزة:

— أغلب المشاركات والمشاركين في مجموعات النقاش المركّزة كانوا إمّا من الإعلام أو منظمات المجتمع المدني. هم إذن يمثلون قطاعًا بعينه وطبقة معينة من المجتمع اليمني. تم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار أثناء تحليل النتائج. في ما يخص البحوث المستقبلية حول عادات الاستهلاك الإعلامي والاحتياجات وإمكانات الصحافة الشاملة للمرأة، يُنصح بتنفيذ مجموعات نقاش مركّزة مختلفة، مقسمة حسب الموقع الجغرافي، والنوع (الجندر)، والطبقة الاجتماعية-الاقتصادية، إذ يظهر أن هذه التقسيمات هي التقسيمات الأساسية القائمة في المجتمع اليمني. لأغراض هذا التقرير، يمكن استخدام نتائج مجموعات النقاش المركّزة في فهم كيفية التعاون مع الإعلام والمجتمع المدني في تطوير صحافة وحلول أكثر مراعاة لمقتضيات التحوّل الجذري على مسار إدماج المرأة.

— كانت جميع مجموعات النقاش المُركّزة مختلطة، تجمع بين رجال ونساء. ومن بعض الجوانب، سمح هذا بمناقشات مهمة وسلّط الضوء على نقاط اختلاف في الآراء بين النساء والرجال، لا سيما في ما يخص المعايير والقيم الاجتماعية. لكن المجموعات المختلطة في مجتمع مثل المجتمع اليمني قد تعني في أغلب الأحيان الإحجام عن التعبير عن كل الآراء بحرية وصراحة. لوحظ هذا الأمر في مجموعة حضرموت تحديدًا، حيث هيمنت أصوات وآراء الرجال على النقاش. ومرة أخرى، تمت مراعاة هذه النقطة أثناء التحليل.

٣ .السياق السياسي للنساء والفتيات

في الأيام الأولى من ٢٠١١، بعد إنهاء حُكم نظام علي عبد الله صالح الذي حكم اليمن لفترة طويلة وتسليم الحُكم لنائبه عبد ربه منصور هادي، أحسّ الناس بالأمل في أن تغيير الحكومة قد يجلب القدر الكبير من الأمن والحريات السياسية في اليمن. قادت النساء والشباب الاحتجاجات والمطالبات بالتغيير، وأسهمن في النقاش حول السياسات والتغيير المؤسسي في الدولة. وعندما اندلع القتال في ٢٠١٤ على يد حركة الحوثي المسلحة (أنصار الله)، التي استغلت إخفاقات الرئيس هادي حينئذ – بما فيها انتشار الفساد وانعدام الأمن الغذائي – خضعت العاصمة صنعاء للسيطرة الحوثية. وبدأ تحالف دولي بقيادة السعودية والإمارات – بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – غارات جوية في اليمن، خشية اكتساب إيران المزيد من النفوذ أو موطئ قدم إضافي في المنطقة عبر القوات الحوثية. تصاعد عنف الميليشيات وظهرت العديد من الأطراف غير حكومية، مثل تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو حركة انفصالية مدعومة من الإمارات العربية المتحددة. ورغم انحسار القتال على الأرض منذ وقف إطلاق النار بوساطة أممية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، واستمرار المفاوضات بين أطراف النزاع، لا يزال الوضع صعباً.

تتوزع السيطرة على اليمن حاليًا على عدد من الأطراف: الحوثيون، المعروفون رسميًا بمسمى «أنصار الله» في الشمال، والحكومة المعترف بها دوليًا والمدعومة من التحالف بقيادة السعودية وتشمل المجلس الانتقالي الجنوبي، في الجنوب. وتسيطر الميليشيات الإسلامية وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على بعض مناطق حضرموت، وهي أكبر محافظات اليمن، ويُقال إن أطرافًا تابعة للإخوان المسلمين تتلقى الدعم من قطر. نتيجة لهذه الخريطة، فإن وضع المواطنات والمواطنين عبر اليمن بعيد كل البعد عن التجانس. وتستمر النساء والفتيات في مواجهة العنف والاستغلال، وتواصل الظروف الاقتصادية القاسية التي لا تزال تضغط على اليمنيين ككل، تقويض سلامتهن وحمايتهم وحقوقهن.

لا تزال الانتهاكات والعنف ضد النساء في المناطق الخاضعة لأنصار الله تشكل تحديًا يعترض إعمال حقوق المرأة. لقد تم التضييق على حرية التنقل منذ بداية النزاع إثر مرسوم حظَر تنقل النساء دون محرم[٣]. هناك بعض الأدلة على تخفيف هذه القيود في ٢٠٢٣، وأشار بعض من أُجريت معهم المقابلات إلى أنّ العديد من النساء توصلن إلى سبل غير رسمية لتجاوز القيود التي تفرضها السلطات. وتبقى القيود على التنقل سارية رسميًا؛ وقالت النساء اللاتي يعملن في المجتمع المدني والإعلام على الأخص أنهن «محرومات من النفاذ إلى فرص العمل والتدريب في مدن اليمن وخارج البلاد». كما سجّل البحث حالات تقييد استخدام الهواتف الذكية.

ولقد أُجبرت الأعمال التجارية على الالتزام بالفصل بين الجنسين وإلا واجهت التهديد بالإغلاق. في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ نفّذت كلية الإعلام في جامعة صنعاء سياسة الفصل بين الطالبات والطلاب، حيث اضطروا إلى الدراسة منفصلين على مدار ثلاثة أيام كل أسبوع. وفعلت ذلك أيضًا أقسام جامعية أخرى، منها كليات الطب والتجارة. وأصبح التحرش بالنساء في الأماكن العامة ومضايقتهن أكثر انتشارًا، لا سيما في حق الناشطات ومن يظهر ارتباطهن بالمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجري تعزيز وتأكيد التصورات الأبوية والوصم للنساء في أماكن العمل والمجال العام بشكل دائم ومستمر. عندما انتقدت رئيسة قسم الصحافة، الدكتورة سامية الأغبري، بشكل مُعلن سياسات الفصل بين الجنسين، تم إنهاء شغلها لمنصب رئاسة القسم، ليصبح القسم بدون أي عضوة نسائية في مجلسه.[٤]

وأثناء المحاولات المتعددة لتشكيل الحكومة في اليمن، كان غياب النساء من العملية مذهلاً. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، بناء على اتفاق تسوية بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية المدعومة من السعودية، لم يتم ترشيح نساء لأي منصب على أي مستوى في الوزارة المكونة من ٢٤ عضوًا. وحدث هذا رغم الزعم بأن تشكيل الحكومة يعتمد على مُخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتفق عليها، والتي كانت تشمل تخصيص حصّة ٣٠٪ للنساء. في ٢٠٢٢، شكّل المجلس الرئاسي المكون بالكامل من الرجال حكومةً تضم رجالاً فقط، تستمر في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية نيابة عن الشعب اليمني من رجال ونساء. ويستمر المشهد السياسي وتستمر مختلف أطراف النزاع – والرجال يهيمنون على هذا المشهد – في تجاهل حقوق المرأة واحتياجاتها. أشار تقرير صدر عن أوكسفام في مارس/آذار ٢٠٢٣ إلى أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة، عندما عرض فكرة تخصيص مقاعد دائمة غير قابلة للاستبدال لدعم تمثيل النساء اليمنيات في اللجان المُنبثقة عن عملية السلام، رفضت الأحزاب والأطراف السياسية السماح للنساء بلعب أي دور.[٥]

وفي ٢٠١٧، شكّلت السلطة الفعلية في صنعاء «زينبيات»، وهي قوات أمن نسائية لها مشروعية عسكرية، للسيطرة على النساء وقمع مشاركة المرأة. استخدمت هذه القوات النسائية الاختطاف والعنف والتعذيب، والتمكين من التحرش الجنسي ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان تحديدًا. كما جرت الاستعانة بهذه القوات للتجسس على النساء في المجال الخاص. وجرى إغراء النساء بالانضمام إلى الزينبيات بمحفزات مالية وضمانات أمنية. يجري استخدام النساء في السيطرة على النساء بالأساس لتجاوز أيّ وصم اجتماعي قد يرتبط باستخدام الرجال للعنف ضد المرأة، وهي طريقة أخرى وشكل آخر للسيطرة على النساء في اليمن. وتخدم هذه العملية أيضًا العنف الأبوي والهيكلي كسبل لقمع الأصوات النسائية والحضور النسائي.

لقد أسهم تصاعد العنف في اليمن منذ ٢٠١٤ في ترسيخ التقاليد الأبوية والقيم والمعايير القانونية والاجتماعية القائمة. يعطي قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٢[٦] الرجال حقوق الولاية على النساء، سواء كان الرجل هو الأب أو الأخ أو الزوج. فالرجل هو رب الأسرة قانونًا، ويجب أن تطيعه زوجته وأن تكون متاحة له تمامًا، بما يشمل جنسيًا، في أي وقت. ولا يُسمح للنساء بالتنقل والسفر إلا بصحبة المحرم في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله[٧]. ويمكن للرجال الزواج من أربع نساء، ويُعتبر زواج الأطفال ظاهرة شائعة بالنسبة للفتيات، دون وجود سن دنيا، إذ يُسمح بالعلاقة الجنسية عند البلوغ. ويُنظر إلى الزواج من فتيات صغيرات كمصدر دخل للكثير من العائلات، حيث يدفع العريس المهر لوالد الفتاة، ومن ثم تصبح الفتاة في رعايته. ويُقيّد القانون حقوق الطلاق للنساء، ويُجرم الإجهاض، ويعطي الرجل حق الوصاية القانونية على الأطفال. وطبقًا لقانون العقوبات اليمني، تزن شهادة المرأة نصف وزن شهادة الرجل[٨]. ويمكن أن يُنزل بالرجال أحكام مخففة في جرائم القتل إذا ثبت أنها تمت تحت مسمى حماية الشرف أو الأخلاق.[٩]

يختلط كل هذا بالظروف الخارجية العنيفة التي أنتجتها الحرب والنزاع، بما يهيئ لظروف **تهيمن فيها الذكورية السامة، مع ترسيخ الهيمنة والسيطرة والعدوان وكره النساء وكراهية المثلية**. إن المجتمعات التي تقوم على فكرة شرف الأسرة، مع اختلال موازين القوى بين النساء والرجال (وبناء على السن في حالتنا هذه)، يُرجح أكثر أن تشهد زيادة في وقائع العنف الجنساني، سواء داخل الأسرة أو خارجها. ولقد زادت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على النساء المعيلات لأسر، وأدت إلى تدهور الموقف في ما يخص جميع أشكال العنف الجنساني، الآخذة في التزايد[١٠]. لقد اختفت أو كادت تختفي فرص الوصول إلى جميع أشكال الحماية والعدالة الجندرية، وزاد اعتماد النساء ماديًا ونفسيًا على الرجال، على كافة الأصعدة. كما تستمر حلقة الأذى والسيطرة

المفرغة في إعادة إنتاج نفسها. لقد رصد تقرير حول العنف الجنساني صدر عن «مشروع تقييم القدرات» في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣ أن الرجال والفتية الذين يتحدثون عن القضايا الجندرية وما يمكن اعتباره محظورات (تابوهات) مجتمعية، معرضون بدورهم لخطر العنف الجنساني في اليمن.[١١]

ولقد طرأت بعض المناقشات حول تغيّر دور النساء في اليمن وكيف فرضت الحرب عدّة تحديات على الأدوار الجندرية التقليدية. يُرجح أكثر الآن أن تكون النساء معيلات لأسر، ولقد اضطررن في حالات كثيرة إلى دخول سوق العمل واكتساب مهارات جديدة. لكن هذه المسألة تميل لكونها مسألة طبقية؛ فالنساء من الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية الأدنى والفئات المهمشة (وتشمل مجموعة المهمشين)[١٢] أفدن بتزايد عرضتهن وانكشافهن لقدر أكبر من التهديدات والمخاطر[١٣]. كما دارت بعض النقاشات حول تزايد العنف الجنساني والعنف الأسري مع تحدي الأدوار الجندرية المترسخة في اليمن في الآونة الأخيرة. تجدر الملاحظة أنه بينما توجد فرصة أكبر لمشاركة النساء في الأعمال التجارية منذ بداية الحرب، يبقى دمجهن بأي شكل في المشهد السياسي، بما في ذلك عمليات التغطية الإعلامية للتطورات السياسية، محدوداً للغاية.

في حين أن الحلول القادرة على إحداث تحوّلات جذرية في ملف المساواة بين الجنسين لابد أن تتصدى للاحتياجات الفورية للمواطنات والمواطنين في اليمن، فأي نهج لا يراعي ويعترف بأهمية بناء السلام لا يُرجح أن تكون له آثار متوسطة إلى طويلة الأجل. لقد أبدى المشاركون والمشاركات في المقابلات التي أجريت لإعداد هذا التقرير حرصهم/ن على توضيح أن الثقافة اليمنية معروفة بقدرتها على الصمود والرغبة في رعاية الأهل والمجتمع. رغم أن هذه المسألة قد نالت منها بقدر ما سنوات طويلة من النزاع، فقد تم الإقرار بأن المواطنين يعون تمامًا أن التغيير يجب أن يطرأ على اليمن للانتقال والابتعاد عن حالة النزاع. بينما يبدو أن هناك إرادة سياسية محدودة لتحقيق هذا التغيير في المجالات الخاضعة لسيطرة السلطة الفعلية، فإن المناطق التي تحكمها الحكومة المعترف بها دوليًا، تحديدًا في عدن وتعز، قد ظهرت فيها بعض البوادر الإيجابية بقدر أكبر. إلا أن **الأزمة الحالية في البحر الأحمر والقضايا الإقليمية الأوسع مستمرة في التصاعد، ما يعني صعوبة الوقوف على مداخل العمل المنشود للتصدي للأبوية والسلوكيات والقيم الاجتماعية الإقصائية في غياب العمل على التصدي للنزاع وإحقاق السلام.**

وتزدهر السوق السوداء في ظروف اقتصاد الحرب. ولا يجري دفع رواتب الموظفين والمعلمين وأصحاب المناصب الحكومية الأخرى، وبالتالي أصبحت الحرب مصدرًا كبيرًا ومهيمنًا للاحتفاظ بدخلٍ مُجدٍ. تجدر الإشارة هنا أن انتهاء الحرب في اليمن لا يعني فحسب انتهاء العنف والنزاع، إنما يعني أيضاً العودة إلى حالة «طبيعية» ما، حيث يتم استرجاع نفاذ الناس إلى الضرورات الأساسية مثل الغذاء والماء والكهرباء، وتحسّن الوضع الاقتصادي.

٤ .المشهد الإعلامي اليمني

يبقى الإعلام في اليمن مستقطبًا بسبب الانقسام السياسي في البلاد. وقعت حملة قمعية غير مسبوقة منذ ٢٠١٥ على الإعلام المستقل والمجتمع المدني، وتدهور الوضع بشكل مطرد. تبقى وسائل الإعلام التي تبثّ من صنعاء تحت سلطة الحوثيين، في حين يظل الوضع في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا صعبًا بنفس القدر. يستمر الصحفيون/ات في مواجهة الخطر الذي يهدد حياتهم/ن، ليس فقط أثناء تغطية القتال، بل أيضًا في معرض ممارسة حقهم/ن في حرية التعبير. يجري اعتقال الصحفيين/ات واحتجازهم/ن تعسفًا والتحرش بهم/ن، بينما يستمر حبس المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. نتيجة لهذا، تنتشر الرقابة الذاتية، ولقد غادر الكثير من الصحفيين/ات اليمن أو اختبأوا/ن، بينما يجري إغلاق منظمات المجتمع المدني بشكل مستمر.

الحق في حرية التعبير منصوص عليه في الدستور اليمني الحالي الذي تم الاتفاق عليه في ١٩٩٤. ومع ذلك، يتضمن قانون الصحافة والمطبوعات اليمني لعام ١٩٩٠[١٤] عددًا من المواد التي تقيّد الصحافة المستقلة، بما في ذلك حظر انتقاد رئيس الدولة. وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات لإزالة هذه البنود وإصلاح التشريعات الإعلامية القائمة في حالة وزيرة الإعلام المنتخبة حديثًا نادية السقاف في ٢٠١٤، إلا أن القيود لا تزال سارية المفعول، ولا يزال الصحفيون/ات يواجهون اتهامات باسمها. كما يُستخدم قانون العقوبات بشكل خاطئ للحد من الحريات الإعلامية بحجة «مصلحة الأمن الوطني»، وفي بعض الحالات، يمكن أن تصل عقوبة الكفر أو الإلحاد إلى الإعدام. وفي السنوات الأخيرة، أصبح حتى دور التشريعات الحالية المتعلقة بالإعلام نقطة خلافية في ظل استمرار انقسام البلاد، وتبقى آليات العدالة ضبابية في أحسن الأحوال وقاتلة في أسوأ الأحوال.

ولقد اتسم المشهد الإعلامي في اليمن[١٥] تاريخيًا بالتسييس والتحزب، وهي ظروف أصبحت أكثر تجذرًا منذ الحرب. وقد خلقت المنصات الإعلامية التي تموّلها مختلف الجهات الفاعلة والأطراف في النزاع، بما في ذلك اللاعبون الجيوسياسيون، ساحة معركة في وسائل الإعلام. وغالبًا ما تُستخدم وسائل الإعلام كوسيلة لحشد الدعم للجهات السياسية والعسكرية الفاعلة، بما في ذلك وسائل الإعلام العامة والخاصة. فالقناة التلفزيونية الحكومية، «قناة اليمن»، لديها الآن نسختان من القناة، واحدة موالية للحوثيين وأخرى موالية للحكومة الشرعية. أما وكالة الأنباء الرسمية «سبأ نيوز» فلديها موقعان إلكترونيان، واحد لكل من الطرفين المتعارضين. وتعمل «قناة عدن» التلفزيونية بشكل مشابه حيث توجد منصتان تبثان محتوىً لكل طرف. ومن المعروف أن «قناة المسيرة» المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقناة «المنار» التابعة لحزب الله تبث رسائل دعائية وتجنيد لصالح أنصار الله. وترتبط قناة «المصدر» ارتباطًا وثيقًا بحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وهو أحد الأحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية. ولا يستخدم أطراف النزاع وسائل الإعلام للترويج لأهدافهم وسردياتهم فحسب، بل يستخدمون أيضًا العنف الجسدي والهجمات على وسائل الإعلام لترهيبها وإسكاتها. كما تم تسجيل هجمات جوية على مؤسسات البث من قبل التحالف العسكري بقيادة السعودية، حيث سُجلت ٥٣ غارة جوية بين مارس/آذار ٢٠١٤ و٢٠٢٣[١٦]. من بين جميع الهجمات التي شنّها طرفا النزاع كما وثّقها الأرشيف اليمني، كانت ١٢ منها على وكالات الأنباء التلفزيونية، و١٥ على الإذاعة، وأربع هجمات على الصحف المحلية، وهجوم واحد على مبنى وزارة الإعلام.[١٧]

كما أدت الهجمات والقمع إلى انقطاع الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية في معظم أنحاء اليمن. وقد تضررت أنظمة الإنترنت والكهرباء الهشة أصلاً في اليمن منذ سنوات عديدة[١٨]. في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، انقطعت خدمة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد، وألقى المسؤولون باللوم على «أعمال الصيانة». يسيطر الحوثيون على شبكة يمن نت، وتمر كابلات الإنترنت الرئيسية في اليمن عبر البحر الأحمر. حدث الانقطاع في أعقاب سلسلة من الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ في المنطقة من قبل الحوثيين التي استهدفت إسرائيل ردًا على الصراع في غزة[١٩]. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠٢٣، تم الإبلاغ عن ١٢ حالة قطع للإنترنت، وثلاث حالات أخرى في يونيو/حزيران ٢٠٢٣. ونتجت غالبية عمليات الإغلاق هذه عن التدخل السياسي والتخريب[٢٠]. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، أفاد مرصد حرية الإعلام في اليمن أن عددًا من منصات التواصل، بما فيها Zoom وGoogle Meet وSignal، قد حُجبت من قبل شبكة «يمن نت» المملوكة للدولة[٢١]. منذ بداية النزاع في ٢٠١٥، حجب الحوثيون الوصول إلى عدد من المنصات الإعلامية، بما في ذلك الجزيرة والعربية والعربي الجديد، بالإضافة إلى منصات محلية مثل المصدر، ومأرب برس، ووكالة خبر، وغيرها.

على الرغم من أن ٢٧٪ فقط من سكان اليمن لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت[٢٢]، إلا أن أعطال الشبكة وانقطاعها يعني أن الشبكات الاقتصادية والإنسانية والصحية والتعليمية والاجتماعية لا يمكن الوصول إليها. أقل من نصف السكان متصلون بشبكات الهاتف المحمول، و٢٪ فقط لديهم إمكانية الوصول إلى النطاق العريض الثابت لخدمة الإنترنت. تقتصر تغطية الهاتف المحمول في الغالب على تكنولوجيا الجيل الثاني والثالث. وعلى الرغم من إدخال تقنية الجيل الرابع منذ ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال محدودة؛ مما يعني أن الكثيرين غير قادرين على الوصول بسهولة إلى خدمات الإنترنت. وتؤثر الفجوة الرقمية على النساء (وأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية أدنى) بشكل أكبر من الرجال. في ٢٠٢٢، شكلت النساء ١٣٪ فقط من مستخدمي فيسبوك في اليمن[٢٣]. وبينما يوفر ظهور المنصات الإعلامية المستقلة على الإنترنت بعض الأمل لوسائل الإعلام، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به من حيث الوصول إلى جمهور أوسع، لا سيما أولئك الأكثر هشاشة.

أصبحت سلامة وأمن الصحفيين/ات من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الإعلامي في اليمن؛ فقد قُتل أكثر من ٥٠ صحفيًا منذ اندلاع الحرب، وفقًا لمرصد الحريات الإعلامية في اليمن «مرصدك» الذي يتخذ من اليمن مقرًا له. كما وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين أكثر من ١٤٠٠ انتهاك منذ ٢٠١٥. أصبحت المضايقات والاختطاف وعمليات التعذيب والقتل منتشرة في جميع أنحاء البلاد. يتعرض الصحفيون/ات لخطر العنف وسوء المعاملة على أيدي أطراف النزاع المختلفة: الحوثيين، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والحكومة المعترف بها دوليًا. في ٢٠٢٣، وثقت نقابة الصحفيين ٨٢ انتهاكًا ضد حرية الصحافة، شملت محاكمات واستدعاءات، وتهديدات وتحريض، وحظر التغطية، وإغلاق وسائل إعلام، واعتداءات، ومداهمات، ٤٣ منها ارتكبتها حكومة الإنقاذ الوطني و٣١ ارتكبها الحوثيون.[٢٤]

وقد امتدت هذه الانتهاكات لتشمل الصحفيات والإعلاميات، وهو ما كان أقل شيوعًا قبل الحرب. ويتجلى ذلك في الاعتقال العشوائي الأخير للصحفية هالة فؤاد بدوي في حضرموت من قبل السلطات الأمنية المحلية. تم اعتقالها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١ بعد ظهور منشورات على حسابها على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي نددت فيه بالفساد وطالبت بتحسين الظروف المعيشية. أُطلق سراح بدوي في أبريل/نيسان ٢٠٢٢، بعد تعرضها للضرب والتعذيب أثناء الاحتجاز. وفي ٢٠٢١، قُتل أربعة صحفيين/ات في اليمن، من بينهم/ن رشا عبد الله الحرازي التي قُتلت في انفجار سيارة في عدن وهي حامل في شهرها التاسع. عمِلت الحرازي لصالح قناتي العين والشرق الإماراتيتين، وكانت تتلقى تهديدات منذ أشهر قبل مقتلها. ينتشر الآن في اليمن العنف عبر الإنترنت تجاه الصحفيين/ات والناشطين/ات، ويشمل العديد من أنماط التهديدات والإساءات التي تبدأ عبر الإنترنت وتؤدي إلى إيذاء خارج الإنترنت وأنماط عنف في العالم الحقيقي. كما ينتشر بث المعلومات المغلوطة عن الصحفيين/ات على نطاق واسع، حيث تتراوح الاتهامات الباطلة ضد الصحفيين/ات بين الارتباط السياسي، أي الادعاء بانتماءاتهم/ن إلى الحوثيين والإخوان المسلمين، وبين المعتقدات الدينية والإرهاب.

إن الطبيعة شديدة الاستقطاب للمشهد الإعلامي في اليمن تجعل من الصعب على وسائل الإعلام المستقلة أن تنتقد الأحداث السياسية دون أن ترتبط بأطراف النزاع المختلفة. وقد اتُهمت منصة «مواطنة» الحقوقية التي أسستها امرأة تحظى بتقدير واسع، والتي تنشر تقارير تنتقد الحكومة السعودية وعملياتها العسكرية في اليمن، بأنها على علاقة بالحوثيين رغم التزامها الشديد بالمعايير الأخلاقية والمهنية للصحافة. وتعتمد العديد من المنصات الإعلامية المستقلة على الدعم، لا سيما المالي، من المجتمع الدولي؛ ولكن هذا الأمر أصبح إشكاليًا حيث تُتهم هي الأخرى بأن لها أجندات مسيسة. لقد ساء الوضع الاقتصادي بشكل كبير في ظل بلد ممزق، وصراع وحرب مستمرين، وانقطاع دائم للتجارة والمساعدات. وقد كان لذلك تأثير كبير على مستقبل العديد من المنصات الإعلامية والشركات الناشئة على المدى المتوسط والطويل، مع ندرة التمويل والموارد المالية لتغطية الرواتب.

٥. التحديات التي تواجه النساء في الإعلام اليمني

يعكس المشهد الإعلامي الانقسامات والفجوات بين الجنسين في المجالين السياسي والاجتماعي في اليمن. يكشف تصنيف مؤشر التنمية البشرية[٢٥] لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الجنس عن وجود فروق صارخة بين النساء والرجال في اليمن أكثر من أي مكان آخر في العالم، ويظهر أن تأثير الحرب على متوسط العمر المتوقع ومستوى المعيشة والتعليم بالنسبة للنساء يبلغ ضعف معدلاته بالنسبة للرجال. لطالما كان اليمن في أسفل التصنيف العالمي للفجوة بين الجنسين[٢٦]، ولا يليه في مؤشر السلام والأمن العالمي للمرأة ٢٠٢١-٢٠٢٢ سوى سوريا وأفغانستان. إنّ الدولة فاشلة، حيث تنعدم فيها العمليات التشريعية للحماية أو الحكم. ولا توجد نساء في المناصب العليا في الحكومة الحالية، وهن غائبات إلى حد كبير عن عملية بناء السلام. كل هذه القضايا حاضرة في المشهد الإعلامي في اليمن، والذي يُظهر إمكانية محدودة لمعالجة عدم المساواة أو تشكيل السلوكيات والعادات الاجتماعية.

يستند القسم التالي إلى البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات التي أجريت مع صحفيين/ات وناشطين/ات ومنظمات مجتمع مدني نسائية ومنظمات دولية بين مارس/آذار ومايو/أيار ٢٠٢٢، بالإضافة إلى سلسلة من لقاءات مجموعات النقاش المُركّزة التي عقدت في مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٢٢ في جميع أنحاء اليمن. وأُجريت ثلاث مقابلات إضافية في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤ لتحديث البيانات. تُظهر النتائج أن **الوضع ليس فقط غير مرحب بالصحفيات في اليمن، بل إنه خطير ومهدد للغاية.** فالمخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن هي الأكثر أهمية حيث تتعرض النساء بشكل متزايد للهجوم سواء على منصات الإنترنت أو خارجها. كما أن التقاليد الأبوية والمحافظة متجذرة بعمق على الصعيدين الهيكلي والاجتماعي، ويوجد نقص في الإرادة السياسية لمعالجة القضايا المتجذرة في المجتمع أو تحدي الأعراف الاجتماعية. كما أن تمثيل المرأة وتغطية حقوق المرأة وقضاياها نمطية وضارة. ومع ذلك، هناك بعض الأمل في منظمات المجتمع المدني النسائية وعدد من وسائل الإعلام الناشئة التي تقودها النساء، بالإضافة إلى الحركات النسائية والنسوية الموجودة خارج البلاد. من المهم أن يتم دعم هذه المبادرات وربطها بالجمهور اليمني الأوسع لمعالجة الإمكانيات المحدودة لإحداث التغيير في اليمن.

السلوكيات والتقاليد الاجتماعية الأبوية المحافظة

على المستوى السياسي، اليمن مجتمع يهيمن عليه الرجال الذين يهتمون بالحفاظ على السلطة بين النخب بدلاً من السماح بإشراك جميع الفئات واحتضان التنوع على المستويين الوطني والمجتمعي. ويرتكز ذلك على العادات والتشريعات الأبوية، مثل حقوق الولاية على المرأة، والأدوار التقليدية للرجال كأرباب أسر والنساء كخادمات في المنازل وأمهات. تسود هذه الآراء النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام، مما يعزز باستمرار المعايير الاجتماعية الأبوية، وهو أمر غير مستغرب إذا ما أخذنا في الاعتبار أن وسائل الإعلام ممولة أو متحالفة في الغالب مع الجهات السياسية. صحيح أنه كان هناك بعض التحدي لهذه الأدوار في السنوات الأخيرة، إلا أن المعايير والمواقف الاجتماعية لا تزال تقليدية بشكل غالب. وكما ذُكر سابقًا في هذا التقرير، أدى التغير في طبيعة مسؤوليات بعض النساء إلى زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري، حيث يشعر الرجال بالضعف والمساس برجولتهم بسبب انعدام الفرص الاقتصادية.

«لقد غيرت الحرب موقفنا. قبل الحرب، كان الوضع كارثياً، لكنه الآن كارثي أكثر مئة مرة. النساء الآن مشغولات بمحاولة البقاء وبالسعي لكسب العيش بشق الأنفس».

مُشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، تعز

«المشكلات التي تواجه الصحفيات في اليمن لم تتغير، ولم تتحسن ظروف العمل إذ أن المشكلات تتصل بالأساس بعدة عوامل قانونية، أو ترتبط بالثقافة الأبوية في المجتمع».

صحفية، في المنفى، يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤

لقد ازدادت حدة المواقف الأبوية والصور النمطية الضارة القائمة على النوع الاجتماعي التي تكرس لها النخب، وتَفاقم ضعف المرأة. وتحد القيود المفروضة على قدرة النساء على التنقل، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من إمكانيات عملهن. هذه التدابير السياسية والعرفية على حد سواء تجعل من الصعب على المؤسسات الإعلامية العمل مع الصحفيات بسبب القيود المرهقة والبيروقراطية المتعلقة بالتنقل. حتى في مدن مثل تعز وعدن، حيث يقال إن الظروف أكثر ملاءمة للنساء ووسائل الإعلام، لا تزال التغطية الميدانية تشكل تحديًا بالنسبة للنساء.

«في المناطق التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، حيث العمل الصحفي يصادف ظروفًا أفضل، هناك قمع وتضييق على حرية الصحفيين والصحفيات. هذه التضييقات تجعل الصحفيات والصحفيين يمارسون الرقابة الذاتية ويصبحون أكثر حرصًا».

صحفية، في المنفى، يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤

ينتشر زواج الأطفال على نطاق واسع، ما يعني أن النساء والفتيات يتزوجن في سن صغيرة، الأمر الذي يحد من قدرتهن على إكمال تعليمهن ويؤدي إلى تكوين أسر أكبر. وتحتل الواجبات المنزلية الأولوية في مثل هذه الحالات. تلعب الطبقة الاجتماعية والاقتصادية دورًا هامًا في تحديد النساء القادرات على دخول مهنة الإعلام. فالنساء القادرات على تحمّل تكاليف مواصلة تعليمهن ولديهن أسر داعمة اقتصاديًا واجتماعيًا للنساء في مكان العمل هنّ أكثر قدرة على العمل في مجال الإعلام. ومع ذلك، لاحظت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن في هذا البحث أن عائلاتهن أقل إقبالًا على الموافقة على عملهن في مجال الإعلام. هناك دعم أكبر للنساء اللاتي يخترن مهن مثل التدريس أو الطب، حيث يُنظر إلى هذه الأدوار على أنها أكثر فائدة للمجتمع. يتطلب نظام التعليم العالي في اليمن درجات أقل للالتحاق بكلية الإعلام، لذا فإن العديد من النساء اللاتي يدرسن الإعلام في الجامعة ينتهي بهن الأمر إلى ذلك بسبب عدم وجود خيارات أخرى.

«النساء اللاتي يحظين برعاية عائلات ميسورة والناشطات على مواقع التواصل وتويتر لديهن صوت سياسي قوي وهن من خلفيات عائلية قوية. يمنحهن هذا بعض الحماية، على النقيض من النساء الأخريات... إنه يمنحهن الحماية والشجاعة».

ناشطة مجتمع مدني وصحفية، في المنفى

إن التصورات السلبية عن النساء العاملات في وسائل الإعلام متأصلة في المجتمع اليمني. ويُنظر إلى المشهد الإعلامي على أنه مسيّس بشدة. وترتبط الصحفيات اللاتي يعملن في وسائل إعلام معينة بالموقف السياسي لتلك الوسائل وسردياتها. ولا يشكل هذا الأمر تهديدًا لسلامة وأمن النساء فحسب، بل أيضًا لأسرهن (ستتم مناقشة هذه النقطة بمزيد من التفصيل في القسم التالي).

«إذا أردت أن تكوني صحفية في اليمن، فعليك دعم أيديولوجية المنفذ الإعلامي الذي تعملين فيه».

صحفية يمنية

«حياتها الخاصة ومظهرها وثيابها من الأدوات التي يستخدمها البعض لإسكات صوت الصحفيات».

صحفية، في المنفى

هناك ارتباطات سلبية لظهور المرأة على الشاشة ونشر الصور، الأمر الذي يلقي بظلاله على فرص المرأة في الإعلام. فقد وجد تقرير صادر عن قناة فرنسا الدولية، والذي بحث في تمثيل المرأة في وسائل الإعلام في اليمن، أن النساء يشغلن أقل من ٢٠٪ من جميع المناصب ويتواجدن بشكل رئيسي في الإذاعات والمنصات الرقمية، مما يؤكد صحة التصورات بوجود تحفظات إزاء ظهور المرأة على الشاشة[٢٧]. عندما تظهر المرأة بدون حجاب، على سبيل المثال، تشيع بحقها الاتهامات بالعار والخزي وعدم الولاء لليمن. ناقشت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن

من أجل هذا التقرير كيف أن الاعتبارات المتعلقة بمظهرهن الجسدي وشعرهن وملابسهن تحدد الكثير من نجاحهن والقرارات التي يتخذنها بشأن كيفية تغطية مواضيع معينة؛ ويسود شكل من أشكال الرقابة الذاتية.

«الكثير من الفتيات في حضرموت يرتدين النقاب، وهو أمر صعب عليها إذا كانت خريجة إعلام أو صحفية ممتازة. الوجه أساسي للظهور على شاشات التلفزة».

مشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، حضرموت

«من المهم الالتزام بالسياق القائم، لذا لا أرتدي أبدًا أي شيء يمكن اعتباره غير لائق عندما أنشر على مواقع التواصل، أو عندما أظهر في مقابلة».

ناشطة مجتمع مدني، في المنفى

«النساء اللاتي كسرن الحاجز لدخول الصحافة قبل الحرب انتهى بهن المطاف بالعمل في الإذاعة، إذ يحب الناس الاستماع لأصوات النساء. على شاشات التلفزة، هناك نقاش محتدم حول الظهور بالحجاب أو بدونه».

صحفية، في المنفى

«من منظور الناس في حضرموت، يرون أن الصحفيات والإعلاميات سيئات السمعة. أدت الكثير من التغيرات وزيادة الانفتاح في المجتمع إلى زيادة الخوف على النساء. يجب أن يحدث التقدّم على مراحل. التغيرات المندفعة المفاجئة لا يقبلها الناس».

مشاركة في مجموعة نقاش مركّزة، حضرموت

كما وجد تقرير قناة فرنسا الدولية أن نصف النساء العاملات في وسائل الإعلام كنّ في بداية حياتهن المهنية ولديهن خبرة أقل من خمس سنوات، مما يشير إلى أنهن أقل قدرة – بسبب تواضع مستوى الخبرة – على التواجد في مناصب صنع القرار أو المناصب العليا. ويرجع ذلك حسب التقرير إلى مجموعة من العوامل، منها الفجوة في الأجور بين الجنسين، والفرص المحدودة للترقية، وسياسات التوظيف والاحتفاظ بالعاملين غير التمثيلية للمرأة. كما أن التوقعات الاجتماعية بأن المرأة يجب أن تقوم بأدوار كبيرة في الأسرة تعني أن العديد منهن لديهن محدودية في الساعات التي يمكنهن الالتزام بها، مما قد يعيق فرص التقدم الوظيفي وخيارات بناء القدرات. ناقشت النساء اللاتي تمت مقابلتهن التصورات النمطية عن المرأة باعتبارها غير قادرة على إدارة الشؤون المالية أو تولّي الأدوار الإدارية. كما كانت هناك بعض التصورات السلبية عن عمل المرأة خارج المنزل وتفاعلها مع الرجال، ويُنظر إلى العمل لساعات متأخرة على أنه غير مقبول للمرأة.

«قالت واحدة من الصحفيات (في أحد التدريبات) إن والدها سألها إذا كان التدريب مختلطًا، ثم قال لها أنه لا يريد أن تُنشر لها صورة على فيسبوك وفي نفس الكادر رجل».

صحفية يمنية تعمل حاليًا لصالح منظمة مجتمع مدني دولية

«عائلة أبي لا تقبلني. قاطعوني لدرجة كبيرة لأنني صحفية. بالنسبة لهم، أنا على طريق الخطأ».

مشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، تعز

تجدر الملاحظة أن عددًا من الخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير علّقوا بأن نوع الجنس لعب في بعض الحالات دورًا في منح الصحفيات دورًا في تحسين قدرتهن على الوصول للمعلومات والامتيازات عند إعداد التقارير. فمن الأرجح أن يُسمح للنساء بالدخول إلى منازل الناس، ومن المقبول أكثر أن تقترب المرأة من المواطنين في الشارع وتطرح أسئلة، ومن المرجح أن يقبل السياسيون والوزراء تلقي أسئلة من صحفية في مؤتمر، «خاصة إذا كانت جميلة»، وفقًا لما ذكرته إحدى المشاركات في المقابلات. هذا في مقابل التحديات الناجمة عن تقييد تنقل المرأة بدون محرم، المسألة التي أثارتها أيضًا من أجريت معهن المقابلات. وتتعرض النساء للاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب والعنف الجنسي بسبب عملهن وسفرهن بمفردهن مع حماية محدودة من مؤسساتهن الإعلامية (وهو ما يتم توضيحه بمزيد من التفصيل في القسمين التاليين). وتعمل هذه الرسائل المربكة على زيادة ترسيخ حالة الضعف والسيطرة على النساء في المجال العام.

كما هناك جدل واسع النطاق بين من أجريت معهن المقابلات وفي مجموعة النقاش المركّزة بحضرموت، حول ما إذا كان هناك نقص في الزمالة والتضامن بين النساء. كانت النساء أكثر ميلاً إلى دحض مثل هذه الاتهامات، في حين كان الرجال في مجموعة النقاش المركزة أكثر ميلاً للرأي الآخر في هذا الشأن، حيث أشاروا إلى أن النساء «أعداء أنفسهن» و «هناك صراع بين النساء». هذا الموقف يدل على السلوكيات الأبوية السائدة في اليمن، حتى داخل المجتمع المدني. لقد أصبح من المترسخ أن النساء يجب أن يتنافسن مع بعضهن البعض، الأمر الذي يعزز في نهاية المطاف بُنى السلطة والهيراركيات القائمة. إذا كانت النساء يتشاجرن في ما بينهن، فسيكون لديهن وقت أقل للتغلب على العقبات والعوائق التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، بل ويقل احتمال اقتراح حلول تؤدي إلى تغيير جذري في التحيّز ضد المرأة بسبب نوعها الاجتماعي. من ثم، لا بد من دعم آليات التضامن بين النساء.

السلامة والأمن والتحرش الرقمي والأذى النفسي

«هناك طُرق تساعدنا بها الأبوية بأشكال غير مباشرة: إذا كان هناك مقعدًا واحدًا شاغرًا في المؤتمر، يُترك للمرأة. إذا كان ثمة خطر، سيدعم الرجل المرأة ويحميها. تم اختيار الصحفيات لطرح الأسئلة في المؤتمرات السياسية. لكن كل هذا انتهى الآن. من قبل لم تتعرض الصحفيات للحبس، لكن الآن هذا يحدث. هذا الموقف سياسي لكنه أصبح مسألة اجتماعية أيضًا. لقد أصبح العنف وثقافة العدوان متجذرة لدرجة اختفاء كرامة المرأة واحترام الناس لها».

صحفية، في المنفى

أصبح العنف ضد المرأة متوطناً على جميع المستويات في اليمن؛ فهو سياسي، وهيكلي، وأسري، ورقمي. قبل ٢٠١٤، كانت المرأة تقود المظاهرات والمطالبات بالتغيير الاجتماعي. وكانت وزيرة الإعلام المنتخبة حديثاً امرأة. كان هذا كله يتماشى مع تاريخ اليمن وتقاليده الراسخة في مجال دور المرأة كناشطة. جرى تهميش النساء بشكل متزايد من المجال العام منذ ٢٠١٩. فقد أدت الحرب وتراجُع الأمن إلى ترك العديد من الصحفيين، والنساء على وجه الخصوص، المهنة وحتى البلد خوفًا على سلامتهن وأمنهن. فهن لا يواجهن فقط التحديات الأمنية التي تواجه جميع سكان اليمن – من القصف والقناصة والغارات الجوية والألغام الأرضية – بل أيضًا المضايقات والتهديدات والاختطاف والاعتداءات الجنسية المتزايدة التي أصبحت سلاحًا سائدًا تستخدمه قوات الأمن.

«يؤثر النزاع الدائر على أدوار النساء. بسبب الفقر، زادت معدلات الجريمة – ليس ضد النساء فحسب – وزادت الاعتداءات على النساء أيضًا نتيجة لهذا».

ناشطة وصحفية، في المنفى

«أصبحت عدن مكانًا عنيفًا ونحن – الصحفيات – بدأنا في التعرض للتضييق في الكلام عن قضايا الفقر والأمن».

صحفية يمنية، في المنفى

وفقًا للمرصد الأورومتوسطي، فإن ١٠٪ من الصحفيين المعتقلين بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ في اليمن كانوا من النساء. وتعد حالتا هالة بدوي ورشا الحرازي المذكورتان أعلاه مثالين بارزين على المخاطر الأمنية المتزايدة التي تتعرض لها النساء العاملات في وسائل الإعلام. كما سجلت الصحفية حفصة عوبل حوادث مضايقات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بالإضافة إلى اعتقالها في مطار عدن في ٢٠٢٠.

كما ذكرت الصحفيات اللاتي يسافرن بمفردهن أنهن أكثر عرضة للمضايقات والترهيب، خاصة عند نقاط التفتيش أو عند الاحتكاك بقوات الأمن أو القوات المرتبطة بالسلطات المختلفة.

تُستنسخ الآن المواقف العنيفة تجاه المرأة على الإنترنت، وتتفشى ثقافة التشهير وحملات تشويه السمعة والإساءة إلى الناشطات في وسائل الإعلام عبر الإنترنت. ويجري تسجيل جميع أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة على الإنترنت. وتنتشر التهديدات من الحسابات على الإنترنت والجهات الفاعلة المرتبطة بالجماعات السياسية. كما أن التزييف العميق أو مقاطع الفيديو المزيفة لنساء في أوضاع مخلة أو التلميح إلى سلوك غير أخلاقي أصبحت أيضًا أشكالاً يومية من الإساءة. ويمكن أن يأتي التنمر والمضايقات بعد نشر صور أو تعليقات شخصية من مصادر متعددة، تمتد من عامة الناس إلى الشخصيات البارزة. تلقت أمل علي، المذيعة التلفزيونية المقيمة في تركيا حاليًا، إساءات عبر الإنترنت عندما قررت خلع حجابها. وكان الدافع وراء هذه الإساءة هو الهجوم عليها من حسابات يوتيوب وفيسبوك لشخصية دينية من الحديدة يستخدم حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي لمهاجمة الصحفيات بشكل منتظم. وقد أدت حملات تشويه السمعة التي بدأت على الإنترنت، في بعض الحالات، إلى احتجاز النساء اللاتي يتعرضن بدورهن لسوء المعاملة والتعذيب والعنف الجنسي بسبب عملهن.

دراسة حالة:

لطالما كنت أحب الإعلام، ولقد انتقلت إلى عدن بحثًا عن عمل. بدأت أعمل في صحيفة "اليوم الثامن"، ثم في "صوت الجنوب". قمت ببعض الأنشطة حول الصحة والدين في المناطق الريفية، ثم بدأت أنشر مقاطع فيديو على صفحتي على فيسبوك. بعد الحرب، تغير السياق، وأصبح من الأصعب على النساء أن يتكلمن. كنت أنشر حول حملات مناصرة ومقاطع فيديو ذات صلة، ثم بدأ العنف عبر الإنترنت. جاء من حسابات لرجال معروفون في عدن بصلاتهم السياسية بالنخب. بدأوا في التحرش والمضايقات عبر الإنترنت، واتهموني بأنني مُنحلّة أخلاقيًا. ثم في ٢٠١٧ قتلوا أمجد عبد الرحمن (مؤسس مركز الناصية الثقافي الذي كان يقدم الدعم للعلمانيين وحقوق المرأة) وشعرت بالخوف. حضر إلى بيتي مسلحون ملثمون وهددوني قائلين "أنت التالية". شعرت أسرتي بالخوف البالغ وقالوا لي أن أكفّ عن النشر على فيسبوك. وفي تلك النقطة قررت أن الأفضل لي أن أغادر. ذهبت إلى الأردن أولًا، ثم إلى الهند، وأنا الآن في القاهرة حيث نشطت مرة أخرى على مواقع التواصل وأظهر في منصات إعلامية يمنية مقرها هنا أو في الخليج. بدأت أعمل على مشروعات النوع الاجتماعي ثم حدثت اختطافات لفتيات في عدن، فنشرت قائلة إن الاختطافات مرتبطة بالميليشيات. حضرت السلطات واعتقلت أبي وأخي ولم يتركوهما إلا بعد أن نشرت فيديو مباشر أعد فيه بألا أهاجم سلطات عدن مرة أخرى.

العلاقة بين العنف عبر الإنترنت والعنف خارج الإنترنت قوية في اليمن، وتسود ثقافة اللوم؛ والنساء اللواتي يتحدثن ضد التحرش والعنف يُتهمن بعدم الولاء والانحلال. من غير المرجح أن تقوم النساء بالإبلاغ عن العنف والإساءة عبر الإنترنت أو مناقشتها «بسبب الأعراف والضغوطات المجتمعية، لا سيما في الحالات التي تنطوي على ما يسمى بالشرف».[٢٨]

«سمحت مواقع التواصل باستهداف الجميع. كلما عبّرت صحفية عن رأي مختلف أو انتقدت بعض الجماعات أو الأطراف أو حتى الحكومة، تتعرض لتهديدات وتُلطخ سمعتها بحملات التشهير والسب».

صحفية في المنفى، يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤

ونتيجة لذلك، وبسبب عدم وجود أي إنصاف قانوني وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب، تختار العديد من النساء ممارسة الرقابة الذاتية أو إغلاق حساباتهن على الإنترنت أو ترك أدوارهن في المجال العام. يتم إسكات أصوات النساء، التي غالبًا ما تكون ناقدة. كما أشارت النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى أن فكرة الزينبيات تُستنسخ على الإنترنت. فمن المعروف أن حسابات مزيفة يتم إنشاؤها بأسماء نساء وتستخدم للتسلل إلى مجموعات خاصة على واتساب وشبكات أخرى تبدو مغلقة. ثم تُستخدم هذه الحسابات لتهديد النساء والتحرش بهن في بيئات المجموعات المغلقة. ولوحظ أنه كان يُنظر إلى كلوب هاوس على أنه مكان أكثر أمانًا لإجراء محادثات حول النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، بالإضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية المستمرة.

المعوقات الهيكلية والمتعلقة بالبنية التحتية

تتضافر الأعراف الاجتماعية الأبوية والمحافظة مع ثقافة الترهيب والخوف لتجعل المرأة أقل قدرة على دخول مهنة الإعلام والبقاء فيها. وتتجلى حقيقة أن وسائل الإعلام في اليمن تعكس هذه الأعراف الاجتماعية بدلاً من أن تتحداها، في نقص تمثيل المرأة في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة. وكما هو الحال في المجال السياسي، هناك ندرة في عدد النساء في مناصب صنع القرار في وسائل الإعلام. ويقود الرجال في الغالب وسائل الإعلام والمنظمات ذات الصلة مثل نقابة الصحفيين، حيث لا توجد سوى امرأة واحدة فقط في منصب في المجلس التنفيذي للنقابة المكون من ١٢ عضوًا. ووفقًا لأشرف العريفي، أمين نقابة الصحفيين اليمنيين، هناك ٣٠٠ صحفية من أصل ١٧٠٠ عضو في النقابة.[٢٩] كانت نادية السقاف المرأة الوحيدة التي تولت منصبًا إعلاميًا رفيعًا في الحكومة عندما كانت وزيرة للإعلام في ٢٠١٤. واستمر ذلك لفترة قصيرة، ويعد استثنائيًا.

تعاني المرأة من التهميش مع وجود القليل من السياسات التنظيمية أو سياسات التوظيف لتشجيع المساواة بين الجنسين في العمل. وتشكل النساء ٢٠٪ فقط من العاملين في مجال الإعلام في اليمن على الرغم من أنهن يشكلن أكثر من نصف خريجي طلبة الإعلام سنويًا.[٣٠] كما يشهد العمل الحزبي أيضًا ترقية الرجال إلى المناصب العليا وفقًا لولائهم السياسي لمختلف السياسيين والفاعلين في المجال السياسي في اليمن.

فعندما يكون الرجال في السلطة، من المرجح أن يختاروا رجالاً آخرين لتولي المناصب العليا. أظهر بحث أجرته قناة فرنسا الدولية أن ٣٪ من الصحفيات شغلن مناصب على مستوى مدير عام أو نائب مدير عام، و٦٪ منهن شغلن منصب مدير تحرير أو رئيس تحرير في ٢٠٢١.
هناك القليل من التشريعات التي تحمي حقوق المرأة في مجال العمل في اليمن، وهو بلد نادرًا ما تُطبّق فيه التشريعات بشكل عادل وشفاف. تُدار سياسات وإجازات الأمومة وفقًا لقانون العمل الوطني وليس على المستوى التنظيمي. وفي حين أنها توفر الحد الأدنى الذي يقع دون الـ ١٤ أسبوعًا، المدة التي تعتبرها منظمة العمل الدولية قانونية، إلا أن القانون لا يُطبق دائمًا على قدم المساواة. لا يُكفل للمرأة التي تعود من إجازة الأمومة دور متساوٍ في العمل، ولا يوجد التزام أو توفير لخدمات رعاية الطفل، وهو ما ينعكس على قوانين ولوائح الأمومة في قطاع الإعلام. لا يوجد قانون يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، ولا يتم تجريمه أو المعاقبة عليه بأي شكل من الأشكال.[٣١] انقسام إدارة وزارتي الإعلام بين عدن وصنعاء تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وضع نهج وطني موحد لتطوير العمليات التشريعية أو المهنية.

رواتب الإعلاميين زهيدة، والفجوة في الأجور بين الجنسين كبيرة في قطاع الإعلام. ومنذ الحرب، فقد العديد من الصحفيين/ات وظائفهم/ن، وأغلقت وسائل الإعلام أبوابها. كما توقف عدد كبير عن تلقي الأجور أو شهدوا انخفاضًا أكبر في الرواتب. ويتفاقم هذا الأمر بسبب التكاليف الإضافية التي تتكبدها النساء في هذه المهنة من خلال عملهن. فخيارات النساء محدودة في استخدام وسائل النقل العام، لا سيما في الليل، لذا يتوجب عليهن تغطية تكاليف سيارات الأجرة لهن ولولي أمرهن، وهو أمر يصبح صعبًا في مواجهة التحديات الاقتصادية. كما أن هناك تكاليف إضافية تتعلق بإعالة الأطفال، والتي يجب أخذها في الاعتبار إذا ما أرادت المرأة التقدم في مجال الإعلام. مرة أخرى، تتحدد الفرص المتاحة للمرأة وفقًا للطبقة الاجتماعية بقدر ما تتحدد وفقًا للجنس. وهذا يعني أن أي نهج للمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام يجب أن يكون متعدد الجوانب وأن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء المختلفات في اليمن. تحتاج النساء الأقل تعليمًا من خلفيات اجتماعية واقتصادية أدنى إلى دعم يتعلق بالحصول على التعليم والتمويل. ومن المرجح أن تحتاج النساء من الطبقة الوسطى إلى دعم من شأنه أن يعزز الاحتفاظ بالنساء وترقيتهن في المجال الإعلامي.

وتؤدي القيود اللوجستية الناجمة عن البنية التحتية الهزيلة في اليمن، والتي تشهد محدودية توافر الاتصالات والإنترنت والكهرباء، إلى الحدّ من خيارات العمل في وسائل الإعلام بالنسبة للعديد من النساء. في ثقافة تعتمد على الهواتف المحمولة والجيل الثالث للاتصال، فإن عددًا قليلًا جدًا من النساء لديهن إمكانية الوصول إلى الحواسب المحمولة (لاب-توب)، وهو أمر ضروري للصحفي. المؤسسات الإعلامية أيضًا لديها موارد محدودة لتوفير الأجهزة. البطاريات، وبطاقات الهاتف والإنترنت مكلفة. كما أن القيود المفروضة على التنقل التي يفرضها نظام الوصاية تتفاقم بسبب عدم إمكانية الوصول إلى مرافق المواصلات والاعتبارات المرتبطة بتواجد المرأة خارج البيت.

«إذا كان عندك تدريب لنساء فعليك أن ترتب لها توفر الإنترنت أو تعطيها نقودًا لتدبر هذا الأمر».

صحفية يمنية في المنفى

«قالت لي امرأة إنها لا تشرب الماء أثناء العمل إذ لا توجد دورة مياه للنساء في مكان العمل».

صحفية يمنية في المنفى

لقد خلصت دراسة قناة فرنسا الدولية إلى أن الصحفيات والمصادر الخبيرة من النساء نادرًا ما تظهرن في تغطية الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، حيث أن ١٢٪ فقط من المحتوى الإخباري يتضمن امرأة كصحفية أو مصدر أو موضوع. لذلك يجب أن تشمل المحادثات حول السقف الزجاجي أيضًا النظر في أمر الجدران الزجاجية التي تواجهها النساء في قطاع الإعلام، بحيث تغطي القضايا المتعلقة بالحواجز التي تحول دون دخولهن إلى هذا القطاع، وتوزيعهن على مختلف الأدوار، واستبقائهن فيها، وترقيتهن إلى مناصب صنع القرار.

«كنت في مؤسسة إعلامية، دون ذكر اسمها، أثناء فترة كان يمكن خلالها أن أصبح مُراسلة ميدانية. قيل لي أنني فتاة وجرى تهميش دوري. لماذا استخدموا عذر «أنت فتاة»؟ الرجال الصحفيون والعاملون الآخرون في القطاع مُفضلون على النساء».

مشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، حضرموت

من الواضح في ظل هذا السياق، أن النساء اللاتي يصنعن مسيرتهن المهنية في وسائل الإعلام مدفوعات بالشغف وليس بالمكافآت الاقتصادية أو الشُهرة. لا بد من الاعتراف بهذا النوع من القوة، وبناء قدرة الصمود والمرونة أمر أساسي. لا شك أن النساء اللاتي تحركهن الرغبة الشخصية في السعي إلى التغيير في مجتمعهن سينتجن أعمالاً أقوى وأكثر تأثيرًا. ويتضح ذلك من النساء الناشطات في المشهد الإعلامي في اليمن واللاتي يواجهن اقتحامات يومية لحياتهن الشخصية والمهنية مقابل أجر ضئيل. إن التزامهن وإخلاصهن وإبداعهن يستحق التقدير. يجب تقديم النساء في صناعة الإعلام كقوة وليس كاستنزاف للموارد أو كأقل قدرة من نظرائهن الرجال.

الفجوات الجندرية الرقمية

«لقد جمعتُ نساءً من مختلف الأحزاب السياسية على زووم، بمركز في السويد كجهة استشارية. عندما بدأنا على زووم، كنت حاضرة في الاجتماعين الأول والثاني، وعندما لم أحضر الثالث والرابع، اختفى [الاجتماع]. حاولنا العمل على أجندة تبنتها الأمم المتحدة. مشكلات الإنترنت سيئة جدًا. كان هذا واحد من أولى المشروعات على مستوى الوطني الذي جمع نساء من مختلف الأحزاب عبر الأمم المتحدة ومن خلال مركز بحثي في السويد. لكن لا توجد طريقة لتحسين الوضع الذي نحن فيه».

مُشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، حضرموت

كما أشرنا سلفًا في هذا التقرير، فقد تضررت البنى التحتية للإنترنت والاتصالات في اليمن بشكل كبير بسبب سنوات من النزاع. كما تقلصت إمكانية الوصول إلى الإنترنت بسبب القيود الشديدة المفروضة على الكهرباء والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي وانقطاعه المستمر، وتصاعد التكاليف. لم يتمكن سوى ٢٦٪ من اليمنيين من الوصول إلى الإنترنت في ٢٠٢٣، وهم يدفعون أعلى سعر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي ١٦ دولارًا للجيجا بايت، مقارنةً بدولارين في بعض البلدان الأخرى في المنطقة.[٣٢] وقد تفاقمت الآثار المترتبة على التكلفة بسبب العملة التي انخفضت قيمتها بشدة في الآونة الأخيرة. كما تساهم الانقسامات السياسية وانعدام الوحدة في جميع أنحاء البلاد في هذا الوضع، وهناك انقسام صارخ بين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية والريفية

ولقد أظهرت مجموعات النقاش المُركّزة أنه على الرغم من القيود المفروضة على الإنترنت والكهرباء، فإن النساء والرجال في اليمن يعتمدون بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت للحصول على المعلومات والأخبار حول سياقاتهم المحلية والإقليمية والدولية. ويعد يوتيوب وفيسبوك أكثر المنصات شيوعًا، على الرغم من أن إنستغرام وتويتر يعتبران أيضًا جزءًا لا يتجزأ من دورة استهلاك الأخبار. وقد تأكدت هذه النتائج من الناحية الكمية، حيث ارتفع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن إلى ٣,٠٥ مليون مستخدم في ٢٠٢٣. بلغ عدد مستخدمي فيسبوك ٢,٥ مليون مستخدم، وتويتر ٨٥٨,١ ألف مستخدم، وإنستغرام ولينكد-إن ٦١٩,٢ ألف مستخدم و٣٨٠ ألف مستخدم على التوالي.[٣٣]

وقد لعب التلفزيون دورًا في تحليل الأخبار العاجلة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يتنقل معظم المشاركين بين القنوات للحصول على مجموعة متنوعة من الآراء والمعلومات. ومع ذلك، في جميع المناطق اليمنية، يُنظر إلى القنوات العابرة للحدود مثل الجزيرة والعربية، ومعها قناة الحدث، على أنها أكثر مصادر الأخبار الموثوقة عن اليمن. وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى أن البلاد منقسمة بين السرديات التي تمولها السعودية أو قطر. عندما تقع الأحداث في عدن وتعز، يجري نقلها في قناة العربية. تعد قناة الجزيرة إحدى وسائل الإعلام الدولية القليلة التي تنقل الأحداث من صنعاء. كما حظيت قناتا بي بي سي ودويتش فيل العربية بشعبية كبيرة بين المشاركين في مجموعات النقاش المركزة، إلا أنه من غير المرجح أن يكون ذلك ممثلاً للسكان اليمنيين بشكل عام، كما هو موضح في قسم المنهجية. كان يُنظر إلى وسائل الإعلام المحلية على أنها مسيسة للغاية بسبب هياكل التمويل، على الرغم من أن قنوات مثل بلقيس والسعيدة كانت أفضل من معظمها؛ وتتواجد كلتا القناتين خارج اليمن.

تأسست قناة بلقيس على يد الحائزة على جائزة نوبل للسلام، توكل كرمان (وهي أيضًا مؤسسة منظمة صحفيات بلا قيود)، وتدار من تركيا. وعلى الرغم من وجود تكهنات حول أصول تمويلها، إلا أنها

حسب التصورات القائمة تضم مجموعة متنوعة من الآراء وتعطي مكانة للصحفيات من خلال تحسين الرواتب والبرامج وتولي امرأة رئاسة المجلس التنفيذي. يُنظر إلى كرمان نفسها على أنها ناشطة بارزة تنتقد جميع أطراف النزاع. وألقت كرمان الكلمة الرئيسية في الاجتماع العالمي لمنتدى المرأة في باريس في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، حيث سلطت الضوء على أهمية التعليم الشامل.[٣٤]

قناة السعيدة هي واحدة من القنوات التلفزيونية الخاصة القليلة في اليمن، وكانت تعتبر من أهم القنوات في البلاد قبل اندلاع النزاع في ٢٠١٥. وكانت البرامج الدرامية والموسيقية والترفيهية التي تُعد في حضرموت وتعز تحظى بشعبية كبيرة وتُبثّ على نطاق واسع. غير أن تجنب القناة العلني للقضايا السياسية من أجل الحفاظ على علاقاتها مع السياسيين من جميع الفصائل أدى إلى خسارة عدد من الصحفيين البارزين (الذين انتقلوا إلى قناة بلقيس) في ذروة النزاع. ومنذ ذلك الحين، تحرّت القناة تركيزًا أكبر على البرامج التي تتناول القضايا الاجتماعية، وعادت شعبيتها من جديد، حيث يُزعم أن الجمهور اليمني سئم من أخبار الصراع والحرب.

تلعب الإذاعة أيضًا دورًا في دورات استهلاك الأخبار، لا سيما بين أولئك الذين يسافرون للعمل. ومع ذلك، فإن غالبية المشاركين يتابعون حسابات الناشطين/ات والحسابات المحلية على وسائل التواصل الاجتماعي لضمان حصولهم على الأخبار المحلية من جميع أنحاء منطقتهم. ووفقًا لبعض أصحاب المصلحة، كان هناك نمو في عدد الشابات صانعات المحتوى على منصات مثل يوتيوب ومنصات البودكاست، حيث تكاليف الدخول منخفضة. وأُشير أيضًا إلى أن المنصات وأشكال المحتوى الجديدة هذه أقل إقبالًا على تناول القضايا السياسية مقارنة بالموضوعات الاجتماعية والإنسانية، خوفًا من الاضطهاد.

تشمل عمليات التحقق من المحتوى الذي يتم إنتاجه على وسائل التواصل الاجتماعي التحقق من خلال مجموعات واتساب للناشطين/ات المحليين/ات، والتي تلعب دورًا مهمًا في دورة المعلومات سواء داخل المجموعات الخاصة أو كوسيلة لتبادل المعلومات. تعتبر النساء هذه المجموعات مساحات آمنة. غالبًا ما يُنظر إلى واتساب على أنه يعالج انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث يسهّل مشاركة الصور والرسائل الصوتية مع من هم أقل قدرة على القراءة والكتابة.

«هناك بعض النساء الناشطات بقوّة على واتساب. أتسائل لماذا لا تظهر نساء في المظاهرات. لكنني أرى نساءً يوثقن المعلومات على واتساب».

مُشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، عدن

«هناك مجموعات واتساب بها نساء فقط، بحيث لا يمكن للرجال التدخل وتقديم آرائهم!»

مُشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، صنعا

يتم الوصول إلى جميع منصات التواصل الاجتماعي عبر الهواتف المحمولة، والتي تتطلب نطاقًا ترددّيًا أقل، وكهرباء أقل، وطاقة بطارية أقل لشحنها مقارنةً بالحواسب الشخصية المحمولة. تسمح الهواتف المحمولة أيضًا بالوصول إلى المواقع من خلال شبكة خاصة افتراضية، والتي يعتبرها بعض المستخدمين أكثر أمانًا. لم يكن لدى العديد من المشاركين في الدراسة، لا سيما النساء في مجموعات حضرموت وصنعاء، إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل واعتمدوا على بطاقات الإنترنت من مزودي خدمات خارجيين. من ناحية أخرى، كان الرجال أكثر ميلاً لاستخدام مراكز الإنترنت للحصول على اتصال أقوى بالإنترنت. لم تناقش أي من النساء مواجهة أي معارضة من أسرهن في ما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت. في العائلات التي يستخدم بعض أفرادها الإنترنت، ناقشوا وجود حسابات منفصلة بكلمات مرور مختلفة لكل شخص. في جميع المجموعات، باستثناء عدن، كان هناك نقاش شامل حول عدم موثوقية الإنترنت والكهرباء. كان انقطاع الكهرباء وتعطلها شائعًا، مع القليل من التفسير أو إشعار مسبق. كانت ساعات ذروة الاستخدام من منتصف بعد الظهر حتى منتصف الليل، حيث اضطر العديد من المشاركين/ات إلى العمل حتى الساعات الأولى من الصباح لإكمال عملهم/ن. لم يتمكن العديد من المشاركين/ات من الانضمام إلى اللقاءات أو الدورات التدريبية عبر الإنترنت بسبب ضعف الاتصال وبطء السرعة. وفي العديد من الحالات، اعتُبرت تكاليف الوصول إلى الإنترنت باهظة ومصدر يأس للكثيرين/ات.

وتعني المشاكل المتعلقة بالسفر والتنقل والأعراف الاجتماعية السائدة في هذا الصدد أن عددًا أكبر من النساء يعملن من المنزل، مما يجعلهن أكثر عرضة لضعف الاتصال بالإنترنت وانقطاع الكهرباء مقارنة بزملائهن الذكور. كما أنه من غير المقبول اجتماعيًا أن تعمل النساء خلال ساعات متأخرة من الليل عندما يكون الوصول إلى الإنترنت متاحًا بشكل أكبر، وفقًا لمجموعات البحث. وهذا يؤثر على الشمولية لجميع الفئات والمساواة في الحصول على الدعم والفرص المهنية.

كانت إحدى النتائج المهمة التي توصلنا إليها في مجموعات النقاش المُركّزة أن أياً من النساء لم تذكر المعايير المحافظة أو الأبوية كتحدٍ أمام الوصول الرقمي والحصول على المعلومات. كانت المشكلة الأشمل هي عدم توفّر الاتصال وانقطاعه، وهو ما يؤثر على البلد بأكمله. ومن المرجح أنه من الصعب على المشاركات رؤية ما وراء هذه القيود. ومع ذلك، كشفت المقابلات التي أجريت مع الصحفيات في اليمن أن الضغوط والتوقعات الأسرية يمكن أن تكون عائقًا خطيرًا يعترض النساء، مما قد يؤثر على الأرجح على الوصول إلى المعلومات والفرص. كما أوضحت المقابلات أيضًا أن النساء ينسحبن من المجال العام ومنصات التواصل الاجتماعي بسبب المضايقات الرقمية والعنف عبر الإنترنت.

يجب معالجة هذا السياق بشكل كامل من أجل فهم الفجوة الرقمية في اليمن والوقوف على حلول لها .

الصحافة المُراعية للنوع الاجتماعي

تشير كل من دراسة قناة فرنسا الدولية وتقرير مشاقر للإعلام، ونتائج مجموعات النقاش المُركزّة إلى عدد من المشاكل المتعلقة بتمثيل المرأة وقضايا المرأة في وسائل الإعلام اليمنية. يستمر تصوير النساء كأمهات أو ربّات بيوت أو ضحايا، ونادرًا ما يُنظر إليهن كخبيرات أو مهنيات، إلا إذا كن طبيبات أو معلمات. ونادرًا ما يتم إدراج المرأة في التقارير السياسية أو الاقتصادية: فقد كشف تقرير قناة فرنسا الدولية أن المرأة غائبة تماماً عن ٨٤٪ من البرامج الإخبارية، مما يشير إلى أن منظور المرأة أو حقوقها غير مدرجة في غالبية التقارير الإخبارية. وعلى الرغم من أن النساء العاملات في مجال بناء السلام أصبحن سلطة معترف بها في الحياة المدنية وأكثر قبولاً لدى الجمهور اليمني، إلا أن هناك تغطية محدودة لدورهن المهم. وقد لوحظ أن القمة النسوية الخامسة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ في عدن، والتي أكدت على دور المرأة في حل النزاعات، حظيت بتغطية بعض وسائل الإعلام المحلية في ذلك الوقت

«في حضرموت، عندما عرضت برامج وقدّمت محاميات ونساء أخريات، رأيت أننا نعاني من نقص هائل في الوعي في ما يتعلق بقضايا المرأة في الأسرة وفي القضايا الأخرى ذات الصلة».

مُشاركة في مجموعة نقاش مُركّزة، حضرموت

كما أن تمثيل وسائل الإعلام للعنف، ولا سيما العنف الجنساني (القائم على النوع الاجتماعي) والعنف الجنسي، ينطوي على إشكالية أيضًا، مع القليل من المساءلة للمعتدين أو أي اعتبارات أخلاقية حول حماية هوية الضحايا أو النساء أو الأطفال. تُنشر الصور والمشاهد العنيفة مع القليل من الاحترام للضحايا أو الجمهور. وقد أشار/ت المشاركون/ات في مجموعات النقاش المُركّزة إلى ضياع مصالح المواطنين وتجاهل احتياجات النساء. ونتيجة لذلك، ابتعد الجمهور من النساء عن وسائل الإعلام. وقد حرصت المشاركات في مجموعات النقاش المُركّزة على الإشارة إلى أنه عندما يتم تناول قضايا المرأة، يزيد إقبال النساء على التفاعل مع المحتوى.

«إذا كانت هناك برامج للناس تثير التساؤلات وتشاور الجمهور، فأغلب من يتصلون هم من النساء وليس الرجال. على سبيل المثال، برنامج «فتاة» يكاد يكون كل المتصلين به من النساء. ما أقصده هو أنه إذا تصدينا للجوانب القانونية، يكون الجمهور كله من النساء. عندما يتعلق الأمر بالأحوال الشخصية والحضانة وما إلى ذلك، تتصل النساء».

مُشاركة في مجموعة نقاش مركّزة، تعز

٦. الأطراف صاحبة المصلحة الجندرية والإعلامية الدولية والمحلية

كما ذكرنا سابقًا في هذا التقرير، فإن غياب الإرادة السياسية لدعم المساواة بين الجنسين والإعلام المستقل في اليمن يعني أن هناك مبادرات محدودة أو معدومة على المستوى الحكومي الوطني. وتأتي كل فرصة التغيير من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد بشكل رئيسي على الدعم الدولي. على سبيل المثال، يتضمن برنامج جارٍ لدعم العدالة بين الجنسين للنساء والأطفال في عدن والمكلا التركيز على بناء مهارات القيادات النسائية في وزارات الداخلية، والشؤون الاجتماعية والعمل، والصحة العامة والسكان. ويمول هذا البرنامج من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمهورية كوريا.[٣٥]

وتُظهر منظمات المجتمع المدني النسائية والمنظمات غير الحكومية هذه، بما في ذلك عدد من المنصات والمبادرات الإعلامية المستقلة الناشئة، ثباتًا وصمودًا استثنائيين في ظل ما يمكن وصفه بالأحداث الكارثية، بما في ذلك تدهور الوضع الإنساني واستمرار الصراع والعنف بلا هوادة. تعمل كل هذه العوامل على فرض قيود متزايدة على الحرية الجندرية وحرية التعبير وإمكانيات التغيير الجذري الحقيقي القادر على إحداث تحولات كبيرة.

شهد اليمن تقليدًا نسويًا قويًا وحركة نسوية كانت نشطة بشكل خاص في الفترة التي سبقت التصعيد الحالي في النزاع (٢٠١١-٢٠١٤)، حيث ازدهر عدد من المنظمات التي تقودها النساء. وحتى أثناء النزاع، واصلت منظمات المجتمع المدني المحلية التي تقودها النساء عملها، وإن كان ذلك في بعض الأحيان بشكل سري. وتشمل هذه المنظمات شبكة التضامن النسائي (تأسست في ٢٠١٣)، وشبكة ميثاق المرأة من أجل السلام والأمن (تأسست في ٢٠١٥)، ومؤسسة وجود (تأسست في ٢٠١٢). وقد ركزت بعض المنظمات رفيعة المستوى، مثل مبادرة مسار السلام، عملها على إيجاد طرق مبتكرة لدعم أجندة المرأة والسلام والأمن. وتتمثل جهودهم في تدخلات على أعلى المستويات مدعومة بإرادة سياسية عالمية ووجود قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار ١٣٢٥، الذي يوفر التمويل الدولي للنساء العاملات في مجال السلام. وبالنسبة للكثير من منظمات المجتمع المدني، يعتبر الدعم الدولي من خلال المشاريع والتمويل أهم عامل مساهم في نجاح عملها.

القرار ١٣٢٥ وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن

يقر قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠٠٠، بأهمية مشاركة المرأة في بناء السلام وحل النزاعات. كما يدعم القرار حماية النساء والفتيات في النزاعات ومنع العنف ضدهن. كدولة عضو في الأمم المتحدة، اليمن ملزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ وبعض مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في ٢٠١٤، وما ترتبط به من حصص المشاركة السياسية للمرأة، على سبيل المثال. وفي ٢٠١٤، عُقدت سلسلة من ورش العمل التي جمعت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الرسمية مثل اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة الداخلية. ومع ذلك، تم تأجيل هذه الأنشطة منذ ٢٠١٦ بسبب تصاعد النزاع والتشرذم في مؤسسات الدولة. في ٢٠١٩، ومن خلال الجهود التعاونية بين منظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة المعترف بها دوليًا، وافق مجلس الوزراء على خطة عمل وطنية. وقد اعترضت بعض منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والتي شاركت في صياغة خطة العمل الوطنية على أن العديد من توصياتها لم تؤخذ بعين الاعتبار في الخطة النهائية. ورغم هذه التحديات، تواصل منظمات مثل مؤسسة وجود ومبادرة مسار السلام العمل على برامج تدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥.

وقد نشطت الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية في دعم منظمات المجتمع المدني النسائية لضمان أن يتجاوز العمل الذي يجري القيام به خطط العمل الوطنية ومشاركة المرأة بمعناها الضيق. فلديهم تحفظات على خطط العمل الوطنية التي تختزل المرأة والسلام والأمن في قائمة مرجعية بدلاً من إحداث تغيير فعلي. وتتبع الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية نهجًا من القاعدة إلى القمة، حيث تتشارك مع المنظمات المحلية، لا سيما منظمة مبادرة مسار السلام ووجود، لخلق المزيد من المساحات للنساء. ويشمل ذلك توفير بناء القدرات الإعلامية لتحسين مهارات الكتابة والخطابة حول هذا الموضوع، والعمل مباشرةً مع الصحفيات بدلاً من المؤسسات الإعلامية نفسها. كما تعطي هذه المنظمات الأولوية للاعتداءات التي تتعرض لها مدافعات حقوق الإنسان والصحفيات، من أجل تقييم المخاطر التي يتعرض لها شركاؤها أثناء انخراطهم في العمل المُعلن في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

إن الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في خطة تنفيذ القرار الأممي ١٣٢٥ وبرنامج المرأة والسلام والأمن متعدد الأوجه. فغالبًا ما يتم ذكر وسائل الإعلام في خطة العمل الوطنية، ولكن كمجرد قناة اتصال للحكومة أو قناة معلوماتية (لتوصيل المعلومات). ومع ذلك، يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا مهمًا في مساءلة صانعي القرار عن جدول الأعمال وعن الجرائم الجنسية والجنسانية. ينبغي النظر في العمل على دعم الصحفيين/ات ومصادرهم/ن لزيادة مشاركة المرأة في النقاش العام. أنتجت مبادرة مسار السلام تحليلاً للنزاع في اليمن من منظور النوع الاجتماعي ركزت فيه على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتأثير الحرب على النساء. وهذا مجال رئيسي يمكن أن تكون فيه التغطية الإعلامية أكثر حساسية مع تقديم تحليل أعمق وأكثر دقة. هناك أيضاً مجال للمناصرة والتوعية مع وسائل الإعلام لإعادة تصور عملية بناء السلام ومساهمة المرأة فيها.

منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء - القرار ١٣٢٥ وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن:

تقود **مبادرة مسار السلام** الطريق في تطوير مشاورات ومشاريع على مستوى المسار ١ و٢ لضمان إدراج احتياجات وأصوات النساء المحليات على جميع مستويات ومراحل عملية السلام. إن مبادرة مسار السلام هي شريك للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ في اليمن من خلال وضع نهج قاعدي، من القاعدة إلى القمة، مع شريك محلي. يهدف مشروع ممول من وزارة الخارجية الهولندية إلى خلق المزيد من المساحات للنساء، بما في ذلك عقد اجتماع سنوي للمنظمات النسوية والمسؤولين/ات لتحقيق زيادة مشاركة المرأة النسوية في عمليات السلام. أنتجت المبادرة **خارطة الطريق النسوية من أجل السلام في اليمن** في ٢٠٢١، وتوفر بناء القدرات الإعلامية للناشطات والقيادات النسائية لدعم مهارات الكتابة والخطابة بشكل أفضل.

وتنشط **مؤسسة آوام التنموية الثقافية** في شمال اليمن، وتعقد ورش العمل حول اتفاقية سيداو، وتسهم في النشاط الدولي بقيادة الأمم المتحدة حول المساواة بين الجنسين في اليمن. وتُعرف آوام بشراكتها مع هيئات الإنتاج والبث الإعلامي لإنتاج أفلام وأعمال وثائقية تدعم وتناصر العمل على هذا الملف.

إن ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن، ويُعرف بمسمى «**توافق**»، هو منصة شاملة للنساء اليمنيات للتنظيم والنقاش وإيجاد أرضية مشتركة والاستفادة من أصواتهن الجماعية للدعوة إلى استمرار مشاركة المرأة في صنع القرار العام. أهدافه ثلاثية الأبعاد: إنهاء العنف، وتحسين الظروف المعيشية، وإشراك المرأة في عملية السلام. تضم المجموعة ٦٠ عضوة من القيادات النسائية التي تمثل مختلف الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والناشطات والناشطين، والناشطات الاجتماعيات من داخل اليمن وخارجه. وتعتبر المجموعة هيئة استشارية لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن.

تهدف مؤسسة **بنات الحديدة التنموية الاجتماعية**، إلى الارتقاء بدور المرأة وزيادة مشاركتها في الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية والمهنية في المجتمع في محافظة الحديدة. وقد نشطن في مبادرة منتدى السلام اليمني، وهي منصة المسار ٢ للشباب والمجتمع المدني، مكّنها مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، وتهدف إلى إشراك الشباب ونشطاء منظمات المجتمع المدني في قضايا السلام الوطني.

منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء مع برامج ومبادرات ذات صلة بالإعلام:

رابطة أمهات المختطفين هي منظمة مجتمع مدني شعبية مقرها اليمن وتتكون من أمهات وزوجات وأقارب المختطفين والمعتقلين المختفين قسريًا، بالإضافة إلى ناشطات في مجال حقوق الإنسان للمرأة. ينصب تركيز الرابطة الرئيسي على مناصرة قضايا المختطفات وضحايا الاختفاء

القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي وتسليط الضوء عليها. وتعتبر الرابطة المجموعة الوحيدة التي أحدثت فرقاً في الإفراج عن المعتقلين قسرًا منذ اتفاق ستوكهولم للأمم المتحدة في ٢٠١٨.

مشروع **حفيدات بلقيس** هو منصة لبناء السلام تربط بين الشابات لبناء القيادة والتكريس لمناصرة المطالب بتمويل من منظمة أوكسفام. وقد قام المشروع باستقدام وتدريب ٦٠ فتاة للعمل على السلام على مستوى القاعدة الشعبية والدعوة إلى حماية المرأة وأمنها، وذلك باستخدام التوعية لضمان المشاركة المحلية. يتم تدريب النساء على الحماية والمشاركة مع المحامين/ات لفهم التشريعات التي يمكن الاستفادة منها لدعم مشاركة المرأة في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. كما يعملن أيضًا مع وسائل الإعلام، بما في ذلك الإذاعة، لمناصرة جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في اليمن والتوعية به.

بدأت **شبكة التضامن النسوي** في ٢٠١٣ كمجموعة على فيسبوك تضم أعضاء من القيادات النسائية في اليمن لدعم حقوق المرأة في مسودة الدستور. وفي ٢٠١٦، أعيد إحياؤها من قبل مبادرة مسار السلام، وتم تغيير الإسم إلى شبكة التضامن النسوي. تضم الشبكة الآن أكثر من ٢٧٠ عضوة، بما في ذلك عدد من المنظمات النسوية داخل اليمن وخارجه، وأنشأت قاعدة بيانات شاملة للخبيرات في اليمن، والتي يمكن أن تكون مصدرًا ممتازًا لوسائل الإعلام والصحفيين/ات على الصعيدين المحلي والدولي.

شبكة نساء من أجل اليمن هي شبكة من النساء العاملات في الإعلام وحقوق الإنسان والمجتمع المدني تهدف إلى صنع السلام وتحقيق الاستقرار في اليمن من خلال تعبئة النساء وتمكينهن. كما تنشط الشبكة في التوعية بالعنف الجنساني وغيره من أشكال العنف ضد النساء والأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنشأت هيئة تسمى **«مجموعة التسعة»** في مارس/آذار ٢٠١٩، والتي جمعت تسع منظمات نسائية في مؤتمر في عمان تحت عنوان «وسطاء من أجل السلام». تضم مجموعة التسعة ميثاق المرأة اليمنية من أجل السلام والأمن، والقمة النسوية، وتحالف شركاء السلام، ومؤسسة بنات مأرب (تمثلها حاليًا منظمة صانعات السلام)، ومؤسسة القيادات الشبابية (يمثلها المجلس الاستشاري للشباب)، ومنظمة نساء الجنوب من أجل السلام، ومنظمة أصوات نسائية من أجل السلام، وشبكة نساء من أجل اليمن، وشبكة التضامن النسائي (التي انسحبت في أبريل/نيسان ٢٠٢٠ لتحل محلها منصة توعية الشباب).

وقدمت منظمة العفو الدولية تقييمها لحقوق الإنسان في اليمن إلى الاستعراض الدوري الشامل لليمن في أبريل/نيسان - مايو/أيار ٢٠٢٤.[٣٦] وتشمل توصياتها إصلاحات قانونية، مثل اعتماد قانون بشأن العنف ضد المرأة على الإنترنت، ووضع حد للممارسات التمييزية، وتطوير آليات للحد من المضايقات (بما في ذلك ضد الصحفيين)، وإصلاح تشريعي لدعم حرية أكبر للتعبير في اليمن.[٣٧]

تطوير وسائل الإعلام والمشاريع الممولة دوليًا:

عملت **قناة فرنسا الدولية** على مجموعة متنوعة من المشاريع في اليمن منذ ٢٠١٧، بتمويل من وزارة الخارجية الفرنسية والاتحاد الأوروبي. تم نشر المحتوى الذي أُنتج في مشروعي **YMER I** و **YMER+** (٢٠١٧-٢٠٢٠) على موقع **صوت إنسان.**

عزز مشروع **«مكانتي»** في اليمن والعراق (٢٠٢٠-٢٠٢٢) مشاركة أكبر للمرأة في المجتمع اليمني من خلال إنتاج ونشر محتوى حول قضايا المرأة وحقوقها، بتمويل من وزارة الخارجية الفرنسية. ويُنشر المحتوى الذي أنتجته الصحفيات اليمنيات في إطار المشروع على منصة **«هودج. نت»**. منذ انتهاء المشروع، يواصل المستفيدون/ات نشر المحتوى على المنصة وفقًا لميثاق وضعته لجنة التحرير ضمن المشروع. وقد أنشأ العديد من المستفيدين/ات اليمنيين/ات من المشروع منصاتهم/ن الخاصة، وفقًا لما ذكرته قناة فرنسا الدولية.

في اليمن، تم إنتاج ثلاثة برامج إذاعية مخصصة للمرأة من قبل راديو لانا وإذاعة يمن تايمز، بإجمالي ٨٥ حلقة. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع ١٣ اتفاقية بث إذاعي مع وسائل الإعلام اليمنية (مذكرات تفاهم) لتعزيز نشر المحتوى الذي أنتجته المستفيدات من المشروع. تعاونت قناة فرنسا الدولية مع المنظمة اليمنية المحلية مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي والمنظمة الفرنسية غير الحكومية «المساعدة الإنسانية والصحافة» في هذا المشروع.

تعمل **إنترنيوز** مع شركاء إعلاميين محليين في اليمن لدعم الاستدامة في المبادرات التي يقودها المواطنون/ات. وهي تدّعي أن لديها نهجًا تحويليًا يراعي النوع الاجتماعي في اليمن، حيث تعمل على تمكين النساء من رفع أصواتهن وتوعيتهن بحقوق الإنسان. تركز مشاريع إنترنيوز على النساء وتدريب غرف الأخبار على إعداد التقارير المراعية للنوع الاجتماعي. وتتنوع الجهات الممولة بين وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب تنمية الكومنولث الأجنبي ووزارة الخارجية الهولندية.

أحد هذه المشاريع هو جزء من مبادرة عالمية تدعمها منظمة إنترنيوز ومنظمة الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان تحت عنوان **«أخوات آمنات»** والتي تسعى إلى معالجة وباء العنف المتزايد ضد المرأة على الإنترنت. دخلت إنترنيوز في شراكة مع **مركز الإعلام الثقافي**، وهي منظمة غير حكومية محلية، لتوفير بناء القدرات في مجال الأمن الرقمي وأنشأت مجموعة مغلقة على الواتساب تسمى «ديوان الأمان»، حيث يتم تشجيع الصحفيات اليمنيات على مشاركة تجاربهن وأفكارهن في مساحة آمنة. وقد تراوحت المواضيع بين العنف الجنسي والجنساني والنساء في وسائل الإعلام. يهدف مشروع **«غرفة الأخبار المراعية للنوع الاجتماعي»** الذي تنفذه منظمة إنترنيوز بالتعاون مع مؤسسة ميديا ساك المحلية إلى دعم إنشاء محتوى يدعم الشمولية وحقوق المرأة.

لدى **منظمة البحث عن أرضية مشتركة** عدد من المشاريع في اليمن، والتي تمولها مجموعة من الجهات المانحة بما في ذلك الحكومة الكندية والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الهجرة ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية. يركز اثنان من هذه المشاريع على النوع الاجتماعي:

١. تعزيز إشراك المرأة في بناء السلام في اليمن (بتمويل من منظمة الشؤون العالمية الكندية)، الذي يهدف إلى الجمع بين النساء المشاركات في عمليات بناء السلام في المسارين ١ و٢. تضمّن المشروع تطوير وتنفيذ حملات إعلامية وتدريب العاملين/ات في مجال الإعلام في جميع أنحاء اليمن.

٢. يهدف مشروع «رفع أصوات النساء في اليمن» (بتمويل من الاتحاد الأوروبي) إلى تعزيز حقوق المرأة في التحرر من العنف ومكافحة قبول العنف الجنساني في اليمن من خلال جملة أمور منها المشاركة الإعلامية على المستوى المحلي.

ويزعم **تقريرهم السنوي لعام ٢٠٢١** أنهم طوروا نهجًا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اليمن لتحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتحقيق المساواة بين الجنسين على المستويين المؤسسي والبرنامجي.

تنشط مؤسسة **«دي تي غلوبال»** في اليمن منذ عدة سنوات، في برامج ممولة من الولايات المتحدة لدعم وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين/ات المستقلين/ات في جهودهم/ن لإيصال أصوات اليمنيين/ات، مع التركيز على التضليل المعلوماتي والتحقق من الأخبار. وقد أنتجوا عددًا من التقارير البحثية، وهي متاحة عند الطلب، بما في ذلك بحث في الجمهور والرأي العام حول الإعلام والسياسة في اليمن مع بعض التركيز على النساء والشباب.

عملت **منظمة اليونسكو وإذاعة هولندا العالمية** مع مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لدعم المؤسسات الإعلامية في اليمن بهدف التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في مجال تطوير وسائل الإعلام والمشاريع الإعلامية. وقد أنتجوا مؤخرًا **خارطة طريق للإعلام في اليمن** تضمنت تركيزًا كبيرًا على النوع الاجتماعي. ويندرج المشروع في إطار برنامج اليونسكو متعدد المانحين لحرية التعبير وسلامة الصحفيين.

ومن بين منظمات تطوير الإعلام الأخرى التي نشطت في اليمن، ولكنها لا تركز على النوع الاجتماعي، دويتشه فيله أكاديمي، ومنظمة **وسائل الإعلام في التعاون والانتقال**، وبي بي سي ميديا أكشن، وإعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج).

نود في هذا التقرير أيضًا أن نسلط الضوء على بعض الأعمال التي تقوم بها مبادرات إعلامية محلية، ليست كلها بقيادة نسائية، ولكنها تسعى جاهدة لتغيير الوضع الراهن في ما يخص المرأة. تتلقى هذه المنظمات تمويلاً دوليًا، على الرغم من أنها مهتمة بالوضع المحلي، وهي ملتزمة بدمج عناصر النوع الاجتماعي في أنشطتها وتطوير منابرها. وتنتج كل من **الخيوط** وإذاعة يمن تايمز **ومشاقر ميديا** أعمالًا تهدف إلى معالجة التغيير على المدى القصير والطويل في البلاد. وقد أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى «الخيوط» لتركيزها على قضايا المرأة وإدماج وجهات نظر المرأة وحقوقها في الكثير من محتواها. أدرجت مشاقر ميديا مشاركة المرأة وتمثيلها في محتواها وتنظيمها كأحد الأهداف الرئيسية للمنصة. وقد نشرت **تحليلاً جنسانيًا للمحتوى الإعلامي في اليمن** إلى جانب محتوى **إنفوغراف** تروج له على وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على حقوق المرأة والتحديات التي تواجهها. خصصت إذاعة يمن تايمز ثلاثة برامج منتظمة للتركيز على حقوق المرأة وتمكينها. كما تبث إذاعة «راديو لنا» برامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالمساواة بين الجنسين وتغيير المواقف. كما أوضحت نادية السقاف أنها من الناحية التنظيمية تعطي الأولوية لتوظيف الصحفيات، حيث أن ٧٠٪ من الموظفين الآن من النساء. توضح هذه الأمثلة أهمية كل من النهجين التنظيمي والتمثيلي (في المحتوى) في مجال حقوق المرأة وإدماجها.

تسعى هذه الدراسة أيضًا لأن تسلط الضوء على الحضور المتزايد لما يمكن اعتباره حلولًا نسوية أكثر راديكالية للمشكلات الأبوية الراسخة والممارسات العنيفة. يحظى **صوت نسوي يمني** بحضور نشط على وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن، على الرغم من أن مقره في لبنان وتركيا. وهم يتحدون القضايا المنهجية المتأصلة في **تمثيل وسائل الإعلام والصور النمطية للمرأة.** المؤسِّسة المشاركة هي عضو في **شبكة التضامن النسوي** وتصف نفسها بأنها نسوية، وتستخدم البيانات ووسائل الإعلام للتحريض من أجل التغيير.

قطعت **الحركة النسوية السرّية** في اليمن أشواطًا في توفير الحماية للمدافعات عن حقوق الإنسان، خاصة في ما يصفونه بالنهج غير التقليدي والبعيد عن مسارات منظمات المجتمع المدني. لقد حددت النساء العاملات في الحركة الثغرات وفهمن سبل الحماية المتاحة للنساء الهاربات من العنف والانتهاكات. ويزعمن أنهن يعملن في «تقاطع القانون وحقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي» (مقابلة شخصية مع كاتبة التقرير). إن عدم الكشف عن هويتهن هو عامل رئيسي في نجاحهن، بالإضافة إلى الشبكات الرسمية وغير الرسمية للنساء اللاتي أنشأنها. فهن يستخدمن تيك توك وكلوب هاوس لمشاركة نشاطهن، بالإضافة إلى رسائل البريد الإلكتروني لتوثيق الانتهاكات والمضايقات على الإنترنت وخارجه. تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في استراتيجية التواصل الخاصة بهن.

٧ .التحليل والنتائج

يستعرض هذا التقرير سياقًا حافلًا بالمخاطر والتحديات الأمنية التي تعترض الصحفيات في اليمن. فقد أدت سنوات من الحرب والصراع المستمر بين الجهات الفاعلة الجيوسياسية والحكومية وغير الحكومية إلى استخدام الأعراف المحافِظة والأبوية كسلاح لإسكات الأصوات الناقدة والساعية للتغيير. وقد أصبحت المضايقات والإساءات التي تتعرض لها الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات مقبولة، وباتت استراتيجيات التأقلم المبتكرة ضرورية لإسماع الأصوات البديلة والمتنوعة. يُنظر إلى وسائل الإعلام على أنها غير ممثّلة لاحتياجات المجتمع اليمني، حيث يجري استبعاد النساء والأقليات على وجه الخصوص من المناقشات والسرديات الجارية. السبل والخيارات التقليدية لتحسين المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في اليمن محدودة، ويبدو أن النشاط واسع النطاق والتغيير التحويلي الجندري الحقيقي لا يزال بعيد المنال.

لكن، في خضم هذا المشهد القاتم، تظهر بعض جيوب الأمل من داخل المجتمع المدني ووسائل الإعلام. توجد هذه المبادرات على مستويات أعلى، حيث تشارك في مفاوضات المسار ١ للسلام، وكذلك على المستويات الشعبية، وتتناول المشكلات المنتشرة مثل الاختطاف والعنف والفقر في المجتمع اليمني. وعلى الرغم من أن آفاق المجتمع المدني التحويلية قد تبدو ضئيلة، إلا أن عمل منظمات المجتمع المدني يكشف عن إمكانيات التأثير على نطاق أوسع في المجتمع والأعراف الاجتماعية. وإذا ما أمكن استدامة المبادرات المحلية وتطويرها بشكل أكبر، فإنها قد تساهم في إيجاد جمهور أكثر استنارة ومشاركة أكثر تنوعًا.

مع أخذ المذكور في الاعتبار، تخلُص هذه الدراسة إلى تأملات في الأطر النظرية التالية، التي يمكن أن تشكّل جزءًا من نظرية للتغيير، من أجل تطوير الإعلام والسياسات المُراعية للنوع الاجتماعي في اليمن:

١. **من الواضح من الاستراتيجيات الراهنة لمنظمات المجتمع المدني – التي أظهرت بعض النجاحات – أن بناء قدرة الصمود والمرونة أمر لا غنى عنه لتعزيز قدرات الجمهور والمجتمع المدني على تجاوز التحديات والتهديدات التي تمسّ أمنهم.** تعزيز قدرة الصمود والمرونة يمكن أن يشمل الصمود ضد العنف والنزاع، والتقاليد الأبوية والأعراف الاجتماعية، بل وحتى الصمود والاستدامة الماليين. يجب على أي تدخّل أن يتدبر كيفية خلق عمليات ومساحات أفضل بحيث تزدهر السلامة والثقة في المجتمعات، وتحريك السلوكيات بعيدًا عن النمط الحالي للبقاء على قيد الحياة، مع تشجيع المزيد من ردود الفعل الجماعية الرامية للتغيير. رغم الظروف الصعبة الغالبة، تواصل المنظمات اليمنية بقيادة نساء العمل، ولابد من الاعتراف بذلك وترسيخه ودعمه.

٢. **التقاليد الاجتماعية الأبوية والمحافظة اختطفتها النخب في اليمن وهي وراء التحديات التي تواجه النساء مهنيًا وشخصيًا.** يمكن استخدام نهج للتغيير يدور حول التقاليد الاجتماعية، بحيث يروج لسلوكيات ومواقف أكثر إيجابية متصلة بالأعراف الاجتماعية السارية. يظهر من تاريخ اليمن أن النساء كن من قبل أكثر دمجًا وبروزًا في المجال العام وفي الدوائر الاجتماعية والسياسية. إنّ العمل على تحدي التصورات المغلوطة حول الأعراف الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة وإظهار التبعات الإيجابية للتغيير هو أمر لابد أن يكون جزءًا لا يتجزأ من المبادرات الناجحة لتطوير الإعلام، لا سيما ما يرتبط منها بتدخلات تركّز على المحتوى والبرامج.

٣. في ورقة مهمة وفاصلة حول السياسة الدولية بعنوان «ديناميات المعايير الدولية والتغيير السياسي» قدّم فينمور وسيكينك (١٩٩٨) رؤى حول كيف يمكن تحويل المعايير التي قد تكون أصولها محلية في المقام الأول إلى أعراف ومعايير دولية. يهتم المؤلفان في الورقة بالأساس بكيفية نشوء المعايير الدولية في عدد قليل من الدول، عبر تصرفات «رواد المعايير» المحليين والدوليين، ومن ثم يؤثرون على سلوك مجموعة أوسع من الدول. ثمة مثال مهم قدماه هو تصويت النساء، الذي ترجع أصوله بالأساس إلى تاريخ أنغلو-أمريكي، لكنه أصبح عالميًا. يوضح المؤلفان ثلاث مراحل لـ «دورة حياة» المعايير: ظهور المعيار، وانتشاره، وتبنيه. الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلتين التاليتين يتطلب ما يسميه فينمور وسيكينك بـ «نقطة الغلبة»، أو «عبور عتبة التغيير القيمي». وتعد تصرفات «رواد المعايير» ضرورية لبلوغ هذه النقطة، ويقصد بالمصطلح «الأطراف التي لديها تصورات قوية عن سلوك مناسب أو مرغوب في مجتمعها». هؤلاء الأطراف يخلقون أطرًا إدراكية جديدة «إذا نجحت... يتردد صداها مع الجمهور الأوسع وتتناغم مع فهمه للأمور، ويجري تبنيها كطرق جديدة للحديث عن مختلف القضايا وكيفية فهمها». تنطوي هذه العملية على تحديات، ومن الأسباب أن رواد المعايير يواجهون «معايير وأطر بديلة متجذرة بقوة تهيئ لتصورات بديلة حول ما هو مناسب ويصب في المصلحة».

ثمة فرصة للتعرف على رواد المعايير المحليين المحتملين، وبعضهم فهموا تمامًا بالفعل الصحافة المهنية والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وهي قضايا تجد لها صدى في اليمن، لكن على نطاق محدود. إمكانات التغيير متوسط إلى طويل الأجل ستصبح أكثر واقعية وقابلية للتحقق إذا جرى مدّ رواد المعايير الجدد بالدعم المالي والمؤسسي عبر فترات طويلة. يحتاج المرء أيضًا إلى التفكير في دور رواد المعايير داخل اليمن وخارجها.

٤. وأخيرًا، تجدر الملاحظة أن اليمن ما زال يعتمد على المانحين تقريبًا في كافة الأنشطة المرتبطة بدعم الإعلام المستقل وحرية التعبير وحقوق الإنسان. سيكون من الصعب التفاوض على هذا الأمر في السياق الحالي لعدة أسباب، منها إذا استمرت على المدين المتوسط والطويل الغارات الجوية ضد أهداف في اليمن، وهي الحملة التي بدأت في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤. من الواضح أيضًا أن الأطراف المحلية في النزاع تفهم دورات التمويل ومتطلبات المانحين، وهي معروفة بتدخلها في محاولات منظمات المرأة للحصول على التمويل الدولي. وفي عدة مناطق، يوصم عمل النساء مع المنظمات الدولية والإعلامية، ويُحظَر في بعض الحالات. من ثم لابد أن تكون مستهدفات الاستدامة المالية متواضعة وتراعي السياق العام القائم. يجب أن تُراعي التدخلات الجديدة أيضًا دعم استدامة المبادرات والمنصات المحلية وقدرتها على الوصول إلى التمويل.

٨ .التوصيات

نقدم التوصيات التالية بناءً على نتائج هذا التقرير. وينبغي النظر إلى هذه التوصيات جنبًا إلى جنب مع البرامج الجارية لبناء القدرات لدعم الصحافة المهنية والأخلاقية وتلك الرامية إلى دعم إعداد تقارير أكثر شمولاً ومراعاةً للنوع الاجتماعي. وغني عن القول أيضًا أن دعم المزيد من وسائل الإعلام والمبادرات التي تقودها النساء أمر ضروري. حيثما أمكن، تم النظر في خيارات التوصيات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛ تم إبراز المقاربات التقاطعية النسوية بهذا الخطّ.

القيادة:

تحسين إتاحة التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات:

إن القلق على غياب قدرة استخدام الإنترنت والكهرباء نتيجة لتدمير البنية التحتية، وزيادة الطلب، والنفقات، هو أمر يحتاج أن يُتعامل معه على المدى القصير لتشجيع النساء على التواصل بشكل آمن عبر الإنترنت، ولحضور التدريبات والاجتماعات وتكوين شبكات مع أقرانهن. التوفير الفوري لبطاقات الإنترنت والكهرباء وتوفير خدمات الإنترنت عبر الجيل الثالث والشبكة خاصة افتراضية وغيرها من المتطلبات البرمجية والمعدات لجميع الأطراف والمستفيدات في المشاريع، سيضمن درجة أكبر من دمج النساء وتنويع المشاركين/ات في الأنشطة. تتصدى هذه التوصية لحاجة **النساء من خلفيات اجتماعية-اقتصادية أدنى وكذلك من يُقمن في مناطق جغرافية تعاني من ندرة الإنترنت والكهرباء بقدر أكبر ومن ثم فهن أقل قدرة على المشاركة.**

على المديين المتوسط والطويل، هناك فرص للاستثمار في بناء مراكز البيانات وشبكات المحمول المحلية (كما رأينا في أوكرانيا، وهو مثال حديث للغاية على اضطراب الاتصالات بسبب الحرب). يتطلب هذا التخطيط والاستثمار على نطاق أكبر والمناصرة لمطالبة المجتمع الدولي بتلبية تلك الاحتياجات. لكن العمل مع مراكز الإنترنت المحلية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية لتهيئة فرص أكبر لمشاركة النساء وتوفير جلسات نسائية حصرًا، هي أدوات يمكن تفعيلها في الوقت الحالي حتى يتحقق الهدف المذكور.

ثمّة احتياج إلى العمل على مستوى مؤسسي لتشجيع مدراء الإعلام على تعيين وتعزيز تواجد نساء في مناصب قيادية وفي مواقع العمل الإعلامي لتغطية جملة أعرض من القضايا، وهذا أمر ضروري يجب أن يكمّل البرامج الحالية لبناء القدرات. إذا كان التطور المهني للرجال مبني على إدماج النساء في الأدوار القيادية – وفي صناعة المحتوى بالضرورة – إذن فسوف يوافقون بالضرورة. على المدى القصير، يمكن مناقشة إجراءات تخصيص نسب للنساء في الاستقدام للعمل والاحتفاظ بهن في أماكن العمل وفي الفرص التدريبية المهنية. والاستراتيجية طويلة الأجل لإشراك الرجال ضرورية أيضًا، ويجب أن يُنظر في أمرها وأن يجري إعدادها بالتعاون مع المجتمع المدني وصنّاع السياسات.

من الممكن تطبيق منظور تقاطعي نسوي في سياسات استقدام واستبقاء وتدريب النساء، وهو التقاطع بين العرق والطبقة والسن والإعاقة، من بين محددات أخرى. يمكن للمنظمات الأكبر أن تبدأ بفحص بياناتها التوظيفية وأن تجمع آراء العاملات و العاملين أثناء الاستخدام في العمل وفي عمليات التدريب للعاملين/ات. يمكن تعديل وتخصيص سياسات واستراتيجيات الاستخدام/الاستقدام للعمل بحيث تجذب مجموعات أكثر تنوعًا من المتقدمين والمتقدمات للوظائف. يمكن أيضًا بدء العمل طويل الأجل على إظهار كيف أن دمج مجموعات متنوعة من النساء العاملات قادر على تحسين اشتباك واهتمام الجمهور.

شبكات الدعم:

إن نجاح الشبكات التي تهيأت في مساحات المجتمع المدني – مثل حركة التضامن النسائية – وغيرها تحتاج للتكرار للنساء في المجال الإعلامي. وثمة حاجة إلى تقديم فرص للتشبيك والتطور المهني لمجموعات الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان عبر مختلف أنحاء اليمن. يمكن جعل هذه الشبكات وقواعد بيانات المشاركات رسمية، ويمكن توفير قاعدة البيانات للنساء الأخريات والأطراف المهتمة الأخرى، وتكملتها بقاعدة بيانات الخبيرات لدى حركة التضامن النسائية. من ثم سيصبح متاحًا للهيئات الإعلامية قدرة الوصول إلى الصحفيات القادرات على إنتاج محتوى لمنصات تلك المؤسسات الإعلامية.

النساء في عمليات بناء السلام:

طبقًا لنتائج مجموعات النقاش المُركّزة، فإن نجاح برنامج مايا العبسي «النساء والسلام» يجب أن يُدرس ونتعلم منه بقدر أكبر. مع بروز أكبر للنساء في مبادرات بناء السلام في اليمن، فإن المحتوى والبرامج الإعلامية التي تركز على دورهن المهم يجب أن تحظى بالدعم. يجب إضافة خبيرات أكثر للبرامج والتوصل إليهن من خلال قاعدة بيانات حركة التضامن النسائية الشاملة يسيرة الاستخدام، في المحتوى الخبري، على أن تكون هذه ضرورة للشركاء من الإعلام والمنظمات الأخرى، ومن ثم يمكن للأطراف الأخرى بدء الترويج لقاعدة البيانات بين الأقران.

على الإعلام أن يفكر أيضًا بقدر أكبر من الحرص في كيفية لعب دور أكبر في الإسهام في عمليات السلام على مستوى المسارات ١ إلى ٥. إن منصات التواصل الاجتماعي تحديدًا قادرة على لعب دور كبير في الوساطة من أجل إحلال السلام، والمنظمات من قبيل الأمم المتحدة قد أعدت أطرًا لاستخدام الأدوات الرقمية من قبل الوسطاء وفرقهم. مع منظمات مثل مبادرة مسار السلام وحركة التضامن النسائية التي توفر تدريبات إعلامية تركّز على بناء القدرات للنساء على مختلف مستويات الوساطة، يمكن للإعلام التقليدي أيضًا أن يدمج تدريبات صحافة السلام ببرامجه وأنشطته وتدريباته.

ونوصي بضرورة تفعيل نقاش أوسع على مستوى صناعة الإعلام يجمع منظمات حقوق المرأة بالإعلام، لتطوير إجراءات عملية حول دور الإعلام في معالجة ودعم كافة مستويات عملية مسار السلام. يمكن أن يشمل هذا الحوار الذي يعرّف العنف والعنف الجنساني في السياق اليمني، بحيث يستخدمه الإعلام في التصدّي لهذه المشكلات المتجذرة.

التحرش والعنف عبر الإنترنت:

تُعد ورش عمل السلامة والأمن الرقميين ضرورية لسلامة ورفاه الصحفيات، وتحتاج النساء اليمنيات بكل وضوح إلى المزيد منها. على المدى القصير، يجب أن تشمل التدريبات على كيفية حماية الحسابات على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي – والتدريبات على البيئات المُعادية – تدريبًا حول كيفية مكافحة التحرش عبر الإنترنت وتقديم المشورة في حال الإصابة بالأذى والصدمة النفسيين والدعم النفسي-الاجتماعي. يمكن أن يصاحب هذا زيادة تغطية الانتهاكات ضد النساء عبر الإنترنت والتوعية بالظاهرة، مع تطوير آلية للتعقب والإنذار المبكر والتعرف على العمليات التي يمكن أن تؤدي لمزيد من العنف والأذى. وهناك إمكانات للشراكة مع المنظمات المحلية في اليمن لإضفاء الطابع المحلي على الحلول. **النهج التقاطعي هنا يتمثل في تقييم مستوى التهديد، إذ تؤكد الإحصاءات العالمية أن النساء الملونات ومن مجتمع الميم يتعرضن لطبقات إضافية من التحرش والتهديد.**

يجب تطوير آليات الإبلاغ وشبكات التضامن في غرف الأخبار. كما يجب أن يُتاح للصحفيات مساحات آمنة والدعم للإبلاغ بأي حوادث عنف عبر الإنترنت. وتعد السياسات المؤسسية لدعم سلامة المرأة والمساواة بين الجنسين ضرورية لنجاح الإعلام المستقل على المدى الطويل، مع ضرورة مشاركة مستوى الإدارة العليا داخل المؤسسات الإعلامية في دعم النساء المعرضات للأذى عبر الإنترنت.

ويجب وضع سياسات تنظيمية تتعامل مع التحرش والإساءة عبر الإنترنت داخل المؤسسات الإعلامية. وينبغي أن تعالج هذه السياسات بشكل مباشر القضايا الواردة في هذا التقرير، لا سيما التضليل الإعلامي القائم على النوع الاجتماعي والإساءة عبر الإنترنت، وأن توفر استجابات مناسبة للتحديات. وينبغي أن تشمل سياسات الدعم وخدمات الصحة النفسية للموظفين عند الحاجة. وينبغي أن تشمل هذه السياسات المساهمين/ات والموظفين/ات المستقلين/ات (بنظام فريلانس) بالإضافة إلى الموظفين/ات الدائمين/ات بحيث يتم تأسيس ثقافة يشعر فيها النساء والرجال بالأمان للتحدث عن تجاربهم/ن.

إن الإبلاغ عن العنف عبر الإنترنت والتضليل الإعلامي الجنساني هو أحد طرق لفت انتباه الجمهور إلى المشكلة. وقد يشجع الإبلاغ عن عدم وجود استجابات رسمية للوضع، بالإضافة إلى ثقافة الإفلات من العقاب القائمة، على رد فعل أكثر قوة من النساء والرجال في عدد من المساحات المختلفة.

البحوث والرصد:

لا توجد الكثير من الأبحاث أو البيانات التي تدعم فهم احتياجات الجمهور من النساء من وسائل الإعلام الخاصة بهن. نحن نعمل على افتراض أن النساء يرغبن في مشاهدة المزيد من المحتوى الذي يعالج حقوقهن وأولوياتهن المباشرة؛ ومع ذلك تبقى المسلسلات والبرامج الرمضانية أكثر أشكال الترفيه شيوعًا. إن **التكليف بإجراء بحوث الجمهور - التي تشمل مجموعات مختلفة من النساء ولا تفترض أن جميع النساء متشابهات - وإيجاد طريقة للمنصات الإعلامية للتفاعل مع جمهورها، بما في ذلك النساء، جزء لا يتجزأ من نجاح الإعلام المستقل والعمل القادر على إحداث تحول جذري في المساواة بين الجنسين.** كما أن إنشاء محتوى يشمل تبادل النساء وجهات نظرهن وآرائهن على المنصات سيشجع على التغيير.

ويمكن التفكير أيضًا في مساحة أكبر من البحوث القادرة على البدء في التصدي لسؤال التقاطعية النسوية والنُهُج ذات الصلة. يجب أن تُطبق دراسات النساء في الإعلام المقاربات الخاصة بالعرق والطبقة والجنسانية والإعاقة على تقنيات جمع البيانات الخاصة بها. سوف يوفر هذا تقييمًا مدققًا وتفصيليًا للاحتياجات والفجوات القائمة عبر مختلف فئات النساء.

المؤلف

د. عايدة القيسي تعمل استشارية لتطوير الإعلام وباحثة أكاديمية، ولها خبرة مطوّلة في مشروعات الإعلام وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعمل حاليًا على مشروعات تُركّز فيها على القضايا المتصلة بتنمية الإعلام المستقل، والإعلام والصحافة في سياق النزاعات وفي الدول التي تتعرض فيها حرية التعبير للتضييق. تُدرّس د. عايدة في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن، وتسعى في عملها لإعلاء القيم الأخلاقية في الممارسة الصحفية والإدارة الإعلامية. شاركت عايدة في تأسيس المنصّة العراقية الإعلامية المستقلة جُمار.

المراجع

الحواشي

١. من «النساء في اليمن: طموح لحياة تخلو من العنف مع دخول النزاع عامه التاسع»، صندوق الأمم المتحدة للسكان [بالإنجليزية]:
'Women in Yemen: Aspiring to a life free from violence as conflict enters 9th year' by UNFPA. (2023, March 26). European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/news-stories/stories/women-yemen-aspiring-life-free-violence-conflict-enters9-th-year_en `

٢. الدبلوماسية متعددة المسارات تعتبر إلى حد بعيد ضرورية لنجاح أعمال بناء السلام والتفاوض عليه. تضم مختلف المسارات أطراف مختلف وموارد كل منهم. المسار ٢ الدبلوماسي يدعم إدماج منظمات المجتمع المدني في أعمال تسوية النزاع، والمسار ٣ يضمّ الأعمال التجارية والشركات، ويضم المسار ٥ المؤسسات البحثية والتدريبية والتعليمية. لمزيد من التفاصيل عن المسارات المختلفة والدبلوماسية متعددة المسارات وأهميتها في جهود السلام، انظر/ي: معهد الدبلوماسية متعددة المسارات:
https://www.imtd.org/

3. من «عام جديد يُضاف إلى سنوات النزاع المميت: تقرير إعلامي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن ٢٠٢١»، [بالإنجليزية]:
'A new year added to the age of bloody conflict: Press briefing on the situation of human rights in Yemen, 2021.' By Mwatana for Human Rights. (2022, January 7). ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/yemen/new-year-added-age-bloody-conflict-press-briefing-situation-human-rights-yemen2021-

٤. فصل الجنسين في جامعة صنعاء يفجّر موجة غضب في وجه الحوثيين، الشرق الأوسط:
bit.ly/3QYtoHb

٥. «يجب رفع الصوت: دور النساء في بناء السلام في اليمن»، [بالإنجليزية]:
'Speaking up: The role of women in building peace in Yemen.' By Jaffar, F. (2023, March 8), Oxfam International. https://policy-practice.oxfam.org/resources/speaking-up-the-role-of-women-in-building-peace-in-yemen621481-/

٦. «اليمن: إطلالة على القوانين والتقاليد الإسلامية حول الأسرة»، مساواة [بالإنجليزية]:
'Yemen. Overview of Muslim Family Laws and Practices' by Musawah. (Updated as at 31 May 2017) https://www.musawah.org/wp-content/uploads/03/2019/Yemen-Overview-Table.pdf)

٧. «ديناميات وآثار سياسة المحرم في اليمن»، [بالإنجليزية]:
'Dynamics and effects of the Mahram practice in Yemen' by ACAPS. (2023, December 14). https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231214_ACAPS_Yemen_Analysis_Hub_Dynamics_and_effects_of_the_Mahram_practice_in_Yemen_01.pdf

٨. العفو الدولية، «اليمن: الانتهاكات المستمرة في غمار النزاع»، ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ [بالإنجليزية]:
'Yemen: Ongoing violations amid conflict. Amnesty International – Submission to the 46th session of the UPR Working Group, April-May 2024 by Amnesty International (2023, October 19). MDE 202329/7025/31. https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/10/2023/MDE3170252023ENGLISH.pdf)

٩. المرجع السابق.

١٠. «فهم دائرة العنف الجنساني»، [بالإنجليزية]:
'Understanding the cycle of gender-based violence' by ACAPS. (2023, November 23). https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231123_ACAPS_Yemen_analysis_hub_understanding_the_cycle_of_gender-based_violence.pdf

١١. المرجع السابق.

١٢. المهمشون (أو المهمشين) هي فئة تحمل هذا المسمى في اليمن ويُعرّفون بمسمى سلبي آخر هو «الأخدام»، وهي مجموعة إثنية تقع في أدنى الطبقات الاجتماعية في اليمن. هناك تفاصيل مختلفة حول الأصل العرقي لهذه المجموعات، لكن يرى البعض أنهم ينحدرون من العبيد الأفارقة أو الجنود الأثيوبيين.

١٣. المرجع السابق.

١٤. «مذكرة حول مسودة قانون الصحافة والمطبوعات اليمني» منظمة المادة ١٩، [بالإنجليزية]:
'Memorandum on the draft law on press and publications of the Republic of Yemen' by ARTICLE 2007) .19, August 15). p30. https://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf

١٥. عبد الرحمن الشامي، ٣ مارس/آذار ٢٠٢١ [بالإنجليزية]:
'Yemen: Unsettled Media for an Unsettled Country' by Abdulrahman M. Al-Shami (2021, March 3) In C. Richter & C. Kozman (Eds.), Arab Media Systems (pp. 214-197). Open Book Publishers. https://books.openbookpublishers.com/10.11647/obp.0238/ch12.xhtml

١٦. انظر/ي: «الأرشيف اليمني»
'Yemeni Archive' by Endangering the Media https://attacksonmedia.yemeniarchive.org/findings

١٧. المرجع السابق.

١٨. تشمل الأمثلة غارة جوية على مجمع بثّ تيلي-يمن في الحديدة في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، والتي أدت إلى انقطاع الإنترنت على مستوى الدولة لأكثر من أربعة أيام، طبقًا لمنظمة الحقوق الرقمية «نت-بلوكس». أدّى هجوم على صعناء في فبراير/شباط ٢٠٢٢ إلى انقطاعات مشابهة.

١٩. «انهيار الإنترنت في اليمن بسبب «الصيانة» لخط بحري» [بالإنجليزية]:
'Internet collapses in war-torn Yemen over ‹maintenance› involving undersea line' by Gambrell, J. (2023, November 10). AP News. https://apnews.com/article/yemen-internet-outage-israel-hamas-war-houthis4255-eccf371e558b7912ddcd94d706d7

٢٠. تقرير المادة ١٩، «اليمن: منظمات حقوق الإنسان تدين حجب الإنترنت والرقابة عليه»، ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، [بالإنجليزية]:
'Yemen: Human rights groups condemn internet blocking and censorship' by ARTICLE 2023) .19, October 19). https://www.article19.org/resources/yemen-human-rights-groups-condemn-internet-blocking-and-censorship/

٢١. مرصد الحريات الإعلامية، «قائمة الانتهاكات - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن حرية التعبير في اليمن» (٢٠٢١) [بالإنجليزية]:
'Violation List – Monitor Human Rights Violations and Defend Freedom of Expression in Yemen' by Media Freedom Observatory (2021). https://marsadak.org/en/

٢٢. انظر/ي: «الرقمي ٢٠٢٣: اليمن»، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٣ [بالإنجليزية]:
'Digital 2023: Yemen' by Kemp, S. (2023, February 14). DataReportal. https://datareportal.com/reports/digital-2023yemen

٢٣. «استخدام البيانات الضخمة لفهم الانقسام الجندري الرقمي للفتيات: ورقة نقاش»، [بالإنجليزية]:
'Using big data for insights into the gender digital divide for girls: A discussion paper, UNICEF Gender and Innovation Evidence briefs Series, June 2021' by Tyers-Chowdhury, A., G. Binder, R. Kashyap, M. De Araujo Cunha, R. Al Tamine & I. Weber. (2023, December 8) , p19. uni.cf/4c71Qb1

٢٤. «تقرير حرية الصحافة في اليمن»، نقابة الصحفيين اليمنيين، ٢٠٢٣، ص ٨ [بالإنجليزية]:
'Press Freedom Report in Yemen' by Yemen Journalist Syndicate. (2023) (p8) https://www.ifj.org/fileadmin/media_freedom_report-2023-Yemen.pdf

٢٥. https://hdr.undp.org/data-center/country-insights#/ranks

٢٦. «تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي»، المنتدى الاقتصادي العالمي [بالإنجليزية]:
'Global Gender Gap Report' by World Economic Forum (2019, December 16) https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

٢٧. https://cfi.fr/en/project/makanati

٢٨. «وباء الجرائم الإلكترونية يستهدف النساء اليمنيات»، [بالإنجليزية]:
'The cybercrime epidemic targeting Yemeni women' by Al-Yousifi, M. (2023, January 27). FairPlanet. https://www.fairplanet.org/story/the-cybercrime-epidemic-targeting-yemeni-women/

٢٩. مقابلة بتاريخ ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤.

٣٠. انظر/ي: «ليست مهنتكِ»: الانتهاكات والمضايقات التي تواجهها الصحافيات في اليمن وتونس والأراضي الفلسطينية»، [بالإنجليزية]:
“Not your profession”: Violations and harassment facing female journalists in Yemen, Tunisia, oPt. by Euro-Med Human Rights Monitor. (2023, March 7) euromedmonitor.org

٣١. تقرير مجلس العلاقات الخارجية (٢٠٢٤) [بالإنجليزية]:
‘Women’s Workplace Equality Index’ by Council on Foreign Relation. (2024) https://www.cfr.org/legal-barriers/country-rankings/

٣٢. المرجع السابق.

٣٣. «بورتريه – توكل كرمان»، [بالإنجليزية]:
‘Tawakkol Karman – Description’ by Women’s Forum for the Economic & Society (2023) https://events.womens-forum.com/women-s-forum-global-meeting2023-/speaker/4de3febe-ba5e-ee-9937-11000d3a4cc0c5/tawakkol-karman

٣٤. انظر/ي: «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكورية للتعاون الدولي يدعمان الدور القيادي للمرأة في ضمان الوصول إلى العدالة في اليمن»، [بالإنجليزية]:
‘UNDP and KOICA support women’s leadership in ensuring access to justice in Yemen’ by UNDP Yemen. (2023, November 28) https://www.undp.org/yemen/press-releases/undp-and-koica-support-womens-leadership-ensuring-access-justice-yemen

٣٥. «حقائق أساسية عن الاستعراض الدوري الشامل» [بالإنجليزية]:
‘Basic Facts about the UPR’ by United Nations Human Rights Council (2024). https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/basic-facts

٣٦. تقرير العفو الدولية، «اليمن: الانتهاكات المستمرة في غمار النزاع»، ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ [بالإنجليزية]:

المراجع

*جميع المراجع التالية بالإنجليزية، يسبق كل مرجع ترجمة لعنوانه:

مشروع تقييم القدرات، «اليمن. ديناميات وآثار ممارسة المحرم في اليمن»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣:
ACAPS, Yemen. Dynamics and effects of the Mahram practice in Yemen, December 5 ,2023p. (available at: https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231214_ACAPS_Yemen_Analysis_Hub_Dynamics_and_effects_of_the_Mahram_practice_in_Yemen_01.pdf)

مشروع تقييم القدرات، «اليمن: فهم دورة العنف الجنساني» نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣:
ACAPS, Yemen. Understanding the cycle of gender-based violence, November 16 ,2023 p. (available at: https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20231117_ACAPS_Yemen_analysis_hub_understanding_the_cycle_of_gender-based_violence.pdf)

الشامي، أ.، «اليمن: إعلام مضطرب في بلد مضطرب»:
Al-Shami, A., “Yemen: Unsettled Media for an Unsettled Country,” in, Richter C. & C. Kozman (Eds), Arab Media Systems, Open Book Publishers, 2021, pp.214-197 (available at: https://doi.org/10.11647/OBP.0238)

العفو الدولية، «اليمن: الانتهاكات الجارية في خضم النزاع: مذكرة العفو الدولية إلى الدورة السادسة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، أبريل/نيسان – مايو/أيار ٢٠٢٤، ٢٠٢٣:
Amnesty International, Yemen: Ongoing violations amid conflict. Amnesty International – Submission to the 46th session of the UPR Working Group, April-May 29 ,2023 ,2024 p. (available at: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/10/2023/MDE3170252023ENGLISH.pdf)

المادة ١٩، «اليمن: منظمات حقوق الإنسان تدين حجب الإنترنت والرقابة على الإنترنت»، ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣Article ١٩, “Yemen: Human rights groups condemn internet blocking and censorship”, Article 19, October 2023 ,19

المادة ١٩، «مذكرة حول مسودة قانون الصحافة والمطبوعات في اليمن» ٢٠٠٥:
Article 19, Memorandum on the draft Law on Press and Publications of the Republic of Yemen, 30 ,2005p. (available at: https://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf)

داتا-ريبورتال، «الرقمنة ٢٠٢٣: اليمن – تقرير»، ٢٠٢٤:
DataReportal, Digital 2023: Yemen – Report, 2024 (available at: https://datareportal.com/reports/digital--2023yemen)

مرصد حقوق الإنسان الأورومتوسطي، «ليست مهنتك»: انتهاكات ومضايقات بحق الصحفيات في اليمن وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة، ٧ مارس/آذار ٢٠٢٣:
Euro-Med Human Rights Monitor, “‘Not your profession’: Violations and harassment facing female journalists in Yemen, Tunisia, oPt”, euromedmonitor.org, March ,07 2023

المفوضية الأوروبية، إدارة حماية المدنيين وعمليات المساعدات الإنسانية، «النساء في اليمن: طموح إلى حياة خالية من العنف مع دخول النزاع عامه التاسع»، مارس/آذار ٢٠٢٣:
European Commission’s Civil Protection and Humanitarian Aid Operations department (DG ECHO), Women in Yemen: aspiring to a life free from violence as conflict enters 9th year, March 2023 (available at: https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/news-stories/stories/women-yemen-aspiring-life-free-violence-conflict-enters9-th-year_en)

فير بلانيت، «وباء الجرائم الإلكترونية الذي يستهدف النساء اليمنيات»، ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣:
Fair Planet, “The cybercrime epidemic targeting Yemeni women”, Fair Planet, January 2023 ,27

غامبريل، ج. «انهيار الإنترنت في اليمن المبتلى بالحرب بسبب الصيانة لخط بحري»، ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣:
Gambrell, J. “Internet collapses in war-torn Yemen over ‘maintenance’ involving undersea line”, APnews, November 2023 ,10

مواطنة لحقوق الإنسان، «عام جديد يُضاف إلى عمر النزاع الدموي – تقرير صحفي حول وضع حقوق الإنسان في اليمن ٢٠٢١»، يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢:
Matwana for Human Rights, A New Year Added to the Age of Bloody Conflict - Press Briefing on the Situation of Human Rights in Yemen, 2021, January 11 ,2022p. (available at: https://reliefweb.int/attachments/19557f-66a3-464d-008e8f124575492928-/Annual-Briefing-En2021-.pdf)

مساواة، «اليمن: تقرير حول قوانين وممارسات الأسرة»، ٢٠١٧:
Musawah, Yemen. Overview of Muslim Family Laws and Practices, 2017 (available at: https://www.musawah.org/wp-content/uploads/03/2019/Yemen-Overview-Table.pdf)

أوكسفام، «المجاهرة بالحديث: دور النساء في بناء السلام في اليمن»:
Oxfam, Speaking Up: The role of women in building peace in Yemen, DOI: 2023.621481/10.21201 March 20 ,2023p. (available at: https://reliefweb.int/attachments/cbcd246b-edc4-2edd-bf-54a269927b6883/bp-speaking-up-the-role-of-women-in-building-peace-in-Yemen-080323-en.pdf)

شبكة الإغاثة، «سنة جديدة تضاف إلى عمر النزاع الدموي: تقرير صحفي حول حالة حقوق الإنسان في اليمن، ٢٠٢١»، يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢:
ReliefWeb, A New Year Added to the Age of Bloody Conflict: Press Briefing on the Situation of Human Rights in Yemen, 2021, January 2022 (available at: https://reliefweb.int/report/yemen/new-year-added-age-bloody-conflict-press-briefing-situation-human-rights-yemen2021-)

شبكة الإغاثة، «المجاهرة بالحديث: دور النساء في بناء السلام في اليمن»، مارس/آذار ٢٠٢٣:
ReliefWeb, Speaking Up: The role of women in building peace in Yemen, March 2023 (available at: https://reliefweb.int/report/yemen/speaking-role-women-building-peace-yemen)

سند، س. ن. ت.، الشمري، ن. أ. س.، والراضي، س. س. م. «الانتقال نحو الرقمنة: كشف التحديات والفرص للتسويق الإلكتروني في الاقتصادات الأقل نموًا – حالة اليمن»:
Sanad, S. N. T., Al-Shameri, N. A. S., and Al-Radai, S. S. M. “Moving Towards Digitalization: Unveiling Challenges and Prospects of E-Marketing in Least Developed Economies – The Case of Yemen”, International Journal of Research - GRANTHAALAYAH, 2023 ,(8)11, pp. 61–49.

تايرز شودري، بيندر ر. كاشياب، م. دي أراوخو كونها، ر. التامين وي. ويبر «استخدام البيانات الضخمة لفهم الانقسام الرقمي الجندري للفتيات: ورقة نقاش» اليونيسف:
Tyers-Chowdhury, A., G. Binder, R. Kashyap, M. De Araujo Cunha, R. Al Tamine & I. Weber, Using big data for insights into the gender digital divide for girls: A discussion paper, UNICEF Gender and Innovation Evidence briefs Series, June 19 ,2021 p. (available at: https://www.unicef.org/eap/media/8326/file/20%Using20%big20%data20%for20%insights20%into20%the20%gender20%digital20%divide20%for20%girls:20%A20%discussion20%paper20%20%20%.pdf)

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي و KOICA يدعمان قيادة المرأة في ضمان الوصول للعدالة في اليمن»، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣:
UNDP, “UNDP and KOICA support women’s leadership in ensuring access to justice in Yemen”, UNDP, November 2023 ,28

المنتدى الاقتصادي العالمي، «تقرير الفجوة الجندرية العالمية ٢٠٢٠»:
World Economic Forum, Global Gender Gap Report 2020, ISBN2-03-940631-2-978 :13- (available at: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf)

نقابة الصحفيين اليمنيين، «تقرير الحريات الصحفية في اليمن – ٢٠٢٣»:
Yemen Journalist Syndicate, Press Freedom Report in Yemen- 8 ,2023p. (available at: https://www.ifj.org/fileadmin/media_freedom_report-2023-Yemen.pdf

المواقع:

https://aawsat.com
https://attacksonmedia.yemeniarchive.org/
https://marsadak.org/en/
https://www.ohchr.org
https://yemeniarchive.org/
https://www.cfr.org/

”دعم الإعلام الدولي“ (IMS) هي منظمة غير هادفة للربح تعمل على تعزيز قدرات الإعلام في ما يخص خفض حدة النزاعات ودعم الديمقراطية وتيسير الحوار.

CONTACT
info@mediasupport.org

VISIT
www.mediasupport.org

IMS

paving the way for good journalism